

رِسَالَةُ مَلِكِ الْأَعْرَابِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَسْرٍ الشَّافِعِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَارْضَاهُ وَعَنَّا بِهِ

---

يَطْلُبُ مِنْ مَسْكُوتَةٍ

الْشَّيْخِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ بْنِ نَهْجَانَ وَأَخِيهِ حَمِيدٍ

تَجَارَكْتُ - بِسُورَاتِنَا (جَارَةً)

---

مُطْبَعَةُ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَاحِبِ كُتُبِ التَّجَارَةِ الْكُبْرَى بِبَغْدَادٍ









# كتاب الرسالة

للامام الاعظم

أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي

رضي الله عنه وأرضاه وعنا به

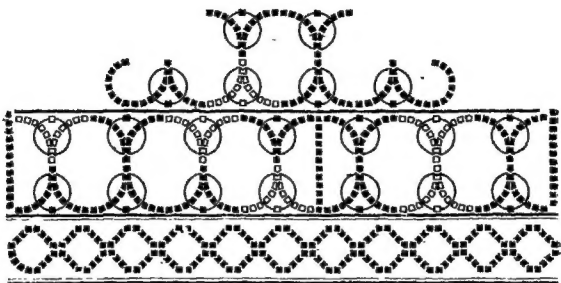
بمحمد وآله وصحبه آمين

هذه رسالة بحر علم زاخر      طبعت فكانت نزهة الابصار  
حفظت بها للشافعي ما أثر      جمعت شريعة سيد الابرار  
زادت مقام الشافعي جلاله      ومهابة لما يدت بوقار  
طالعته افرأيت سحر بيانها      سحرا حلالا على المقدار  
جمعت أصول الفقه في فقراتها      وبفضله فاقت على الاسفار  
فانهض أخي الى اكتساب معا      رفعتها لتحظى بينا بفخار  
وادخل رياض علومها واشم عير الفضل منها في دجا الاسجار  
واقطف زهور العلم من أفنانها      لتفوز بالجنات والانهار  
وتنال من فضيل الامام مكارما      ترقى بها في سائر الاقطار

يطلب من

مكتبة الشيخ سالم بن سعد بن نهان وأخيه أحمد

بسور أبايا (جاوه)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( قال أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب  
ابن عبيد بن عبد بن عبد يزيد ابن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف )

( الحمد لله ) الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين  
كفروا برهم يعدلون والحمد لله الذى لا يؤدى شكر نعمة من نعمة الا بنعمة  
منه توجب على مؤدى شكر ماضى نعمة بادائها نعمة حادثة يجب عليه شكره  
بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته الذى هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه  
به خلقه ( أحمد ) حمدا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه  
استعانة من لا حول له ولا قوة الا به واستهديه بهداه الذى لا يضل من لا ذنب عليه  
واستغفره لما أزلت وأخرت استغفار من يقرب عبوديته ويعلم انه لا يغفر ذنبه  
ولا ينجي منه الا هو وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا  
عبده ورسوله بعثه والناس صنفان أحدهما أهل كتاب بدلوا من احكامه  
وكفروا بالله وأقتلوا كذبا صاغوه بالسنتهم فخطوه بحق الله الذى أنزل عليهم

مذكّر الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام من كفرهم فقال تعالى جل ذكروا من  
 منهم ان ريقا يلونون لستهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هم من الكتاب  
 ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم  
 يعلبون ثم قال فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند  
 الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم عما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون  
 (وقال جل ثناؤه) وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن  
 الله ذلك قولهم بافواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى  
 يؤفكون اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله الآية (وقال)  
 تبارك وتعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت  
 والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا الى آخر  
 الآية وصنف كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم حجارة  
 وخشباً وصوراً استحسنوها ونبزوا أسماءاً اقتلوا وادعوا آلهة وعبدوها  
 فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها ألقوه ونصبوا بأيديهم غيره فعبدوه فأولئك  
 العرب وسلك طائفة من العجم سبيلهم في هذا وفي عبادة ما استحسنوا من  
 حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم جوابا  
 من جواب بعض من عبده من هذا الصنف فحكى جل ثناؤه وعنه قولهم  
 انا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون (وحكى) جل ثناؤه عنهم  
 لا نذرن آلهتكم ولا نذرن ودا ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا  
 كثيرا وقال تعالى واذكر في الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نيا اذ قال لايه  
 يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال وائل عليهم نبأ ابراهيم  
 اذ قال لايه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين قال هل  
 يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من  
 نعمه ويحذرهم ضلالتهم عامة ومنة على من آمن منهم واذكروا نعمة الله عليكم  
 اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة

من النار فانقذكم منها الآية ( قال الشافعي ) فكانوا قبل انقاذه اياهم محمد صلى الله عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع ما لم يأذن به الله تبارك وتعالى عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه وبحمده رب كل شيء وخالقه من حيي منهم فكما وصف حاله حيا عاملا قائلا بسخط ربه مزادا من معصيته ومن مات فكما وصف قوله وعمله صار الى عذابه فلما بلغ الكتاب أجله وحق قضاء الله باظهار دينه الذي اصطنعه بعد استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سماواته لامته كماله يزل يجري في سابقه عليه عند نزول قضائه في القرون الخالية قضاؤه فانه يقول جل ثناؤه ان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته المصطفى اوجيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته وأعم ما أرسل به مرسلا قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاولى والشافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفسا واجمعهم لكل خلق رضية في دين ودنيا وخيرهم نسابا ودارا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة والعامة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم الى قوله العظيم وقال لتندر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة ومن فيها قومه وقال وانذر عشيرتک الاقربين وقال وانه لذكرک ولقومک وسوف تستلون ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قوله وانه لذكرک ولقومک قال يقال عن الرجل فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من قريش ( قال الشافعي ) وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستثنى فيه بالتزويل عن التفسير فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربين في النذارة وعم الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خص قومه بالنذارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتک الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر



عشيري الاقربين وأتم عشيرتي الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفنا لك ذكرك قال لا أذكر الا ذكرت معي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (قال الشافعي) يعني والله أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية لله صلى الله على نينا محمد كلما ذكره لذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله عليه في الاولين والآخرين أفضل وأكثر وأزكى ماصلى على أحد من خلقه وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل مازكى أحدا من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورجمة الله وبركاته وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلأ عن أرسل اليه فانه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دابنه الذى ارتضاه واصطفى به ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطننت فلنا بها حظا من دين ودنيا ودفع عنا ما مكروه فيها وفي واحد منهما الا ومحمد صلوات الله عليه سببها القائد الى خيرها والهادى الى أرشدها الزائد عن الهلكة وموارد السوء فى خلاف الرشد المنبه للأسباب التى تورء الهلكة القائم بالإنصحة فى الارشاد والانذار فيها فصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وأنزل الله عليه الكتاب فقال وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر والعمى الى الضياء والهدى وبين فيه ما أحل منا بالإنسنة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من حظهم فى الكف عنه فى الآخرة والاولى وابتلى طاعتهم بان تعبدكم بقول وعمل وامساك عن محارم جاهلوا وأتاهم على طاعته من الخلود فى جنة والنجاة من نقمته بما عظمت به نعمته جل ثناؤه واعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالاخبار عن بان قتلهم ممن بان أكثر عنهم أموالا وأولاداً وأطول أعماراً وأحد اثارا فاستبمعوا بخلقهم فى حياة

ديانهم فازفهم عند نزول قضائه منايهم دون امالهم ونزلت بهم عقوبته  
عند انقضاء آجالهم ليعتبروا في أثف الاوان ويفهموا بحيلة التبيان.  
ويستبهاوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لايعتب مذب  
ولا تؤخذ فدية وتجد كل تقس ماعملت من خير محضراوماعملت من سوءتود.  
لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا فكل ما أنزل الله في كتابه جل ثناؤه رحمة ورحمة عليه  
من علمه وجهله من جهله لايعلم من جهله ولا يحمل من علمه والناس  
طبقات في العلم موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه فحق على طلبة العلم بلوغ  
غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه  
واخلاص النية لله في استدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله في العون  
عليه فانه لايدرك خير الا بعونه فان من أدرك علم أحكام الله من كتابه نصا  
واستدلالا ووقفه الله للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه.  
وانتفت عنه الريب ونورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع  
الامانة فنسأل الله المبتدى لنا بنعمه قبل استحقاقها المديمها علينا مع تقصيرنا  
في الاتيان على ماوجب به من شكره بها الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس  
ان يرزقنا فهم في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وقولا وعملا يؤدي بها عنا  
حقه ويوجب لنا نافلة مزيدة (قال الشافعي) فليست تنزل بأحد من أهل دين.  
الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تعالى  
كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط  
العزيز الحميد وقال وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم  
يشكرون وقال وانزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة الآية.  
وقال وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان.  
ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك انتهدى الى صراط مستقيم  
صراط الله الآية

(باب كيف كان البيان)

(قال الشافعي) والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة انها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيداً من بيان بعض ومختلفة عند من يحمل لسان العرب (قال الشافعي) فاجماع ما أباّن الله خلقه في كتابه مما تعبدتم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه (فمنها) ما أبانه الله لخلقه نصاً مثل جل فرائضه في أن اليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً وأنه حرم التواحش ما ظهر منها وما بطن وحرم الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصاً ومنه ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتهما وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنه ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه لله تعالى نص حكم وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله والاتباع إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله قبل ومنه ما فرض الله جل ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض الله عليهم فانه يقول ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو اخباركم وقال وليبتلى الله ما في صدوركم وليمحس ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم الآية (قال الشافعي) فوجههم بالقبلة إلى المسجد الحرام فقال لنبه صلى الله عليه وسلم قد نرى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك الآية (قال الشافعي) فدلهم جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم الميزة بين الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصبها لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون ( قال الشافعي ) فكانت  
العلامات جبالا ولبلا ونهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة  
المباب وشمسا وقرا ونجوما معروفة المظالم والمغارب والمواضع من القلك  
فقرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت  
فكانوا ما كانوا يجتهدون غير من ايلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم  
عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال  
أحسب الانسان ان يترك سدى والسدى الذى لا يؤمر ولا ينهى ( قال  
الشافعي ) وهذا يدل على انه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يقول الا بالاستدلال بما وصفت فى هذا وفى العدل وفى جزاء الصيد ولا  
يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شئ يحده لا على مثال سبق ومنه  
مادل الله خلقه على الحكم به ودلهم على سبيل الصواب فيه فى الظاهر فوجههم  
بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون به للتوجه اليه وأمرهم  
أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم  
العدل والذى يخلفه وقد وضع هذا فى موضعه وقد وصفت جملته رجوت  
ان تدل على ما وراءها بما فى مثل معناها ان شاء الله تعالى

### ( بلب اجماع البيان الاول )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه فى المتمتع فن تمتع بالعمرة الى الحج فما  
استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك  
عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد الحرام فكان بيننا عند  
من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة فى الحج والسبعة فى المراجع عشرة أيام  
كاملة ثم قال الله تلك عشرة كاملة واحتملت أن تكون زيادة فى التينين  
واحتملت أن يكون اعلمهم أن الثلاثة اذا جمعت الى السبعة كانت عشرة  
كاملة وقالوا وعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين  
ليلة فكان بيننا عند من خوطب بهذه الآية ان ثلاثين وعشرا أربعون ليلة

(قال الشافعي) وقوله جل ثناؤه اربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من ان تكون اذا جمعت ثلاثون الى عشرة كانت اربعين وان يكون زيادة في التيتين (قال الشافعي) وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات الآية وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية (قال الشافعي) فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبين جماع العدد (قال الشافعي) وأشبه الأمور بزيادة تبين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشر أن تكون زيادة في التيتين لأنهم لم يزالوا يعرفون بهذين العددين وجماعه كما لم يزالوا يعرفون شهر رمضان

### (باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه واذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين الآية وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا (قال الشافعي) فأتى كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالحجارة وفي النسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فينبغي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على أن أقل غسل الاعضاء يجزئ وان أقل عدد الغسل مرة واحدة واذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار وذلك الشئ على انه يجزئ في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون به الغسل ودل على أن الكعبين والمرقنين مما يغسل لان الآية تحتمل ان يكونا حدين للغسل وان يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للعقاب من النار دل على أنه غسل لا مسح (قال الشافعي) وقال الله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس

بما ترك ان كان له ولد الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) فاستغنى بالتنزيل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان الله فيه شرط ان يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على ان لا يجاوز بالوصية الثلث

### ( باب البيان الثالث )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ( قال الشافعي ) ثم بين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت وتختلف سننه وتتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة

### ( باب البيان الرابع )

( قال الشافعي ) وكل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه كتاب ونبيما كتبناه في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على ان الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على أن البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحد هذه الوجوه منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتج مع التنزيل فيه الى غيره ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله فيبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويحبب ومنها ما بينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بلا نص كتاب ( قال الشافعي ) بكل شيء منها يات في كتاب الله جل ثناؤه فكل من قبل عن الله فراعضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على خلقه وان ينتهوا الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحده باسباب متفرقة كما شاء جل ثناؤه لا يستل عما يفعل وهم يستلون

### (باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي) ففرض عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهة في كلام العرب إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد عين كذا يعني أقصد نفس كذا وكذلك تلقاه جهته أي استقبل تلقاه وجهته وان كلها بمعنى واحد وان كانت باللفاظ مختلفة قال خفاف بن ندبه

ألا من مبلغ عمرار سولا وماتني الرسالة شطر عمرو  
(وقال ساعدة بن جوبة الهذلي)

أقول لام زنباع أقبى صدور العيش شطر بني تميم  
(وقال لقيط الأيادي)

وقد أظلمكم من شطر نعركم هول له ظلم تفشاكم قطعاً  
(وقال الشاعر)

ان العسيب تهادي في بخامرها فشطرها بصر العينين مسجور

(قال الشافعي) يريد تلقاها بصر العينين ونحوها تلقاه جهتها (قال الشافعي) وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين معنى أن شطر الشيء قصد عين الشيء إذا كان معاً يتألف الصواب وإذا كان مغنياً فبالاجتهاد بالتوجه إليه وذلك أكثر ما يمكن فيه (قال الشافعي) قال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) خلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا إليه وانما

توجههم اليه بالعلامات التي خلقها لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلوا بها على معرفة العلامات فكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال جل ثناؤه وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وقال جل ثناؤه ممن ترضون من الشهداء ولا يأتى الشهداء اذا مادعوا فابان أن العدل العامل بطاعته ممن رأوه عاملاً بها كان عدلاً ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الاشياء شبهاً في العظم من البدن ( واتفقت ) مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقرب الاشياء شبهاً من البدن فنظرنا الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شبهاً فديناه به ولم يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له فيه مثل في البدن من النعم الاستكرها باطنا فكان الظاهر الاعم أولى المخنيين بها ( قال الشافعى ) وهذا الاجتهاد الذى يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبداً أن يقول فى شئ حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة العلم الخبر فى الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ( ومعنى هذا الباب ) معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما علم الحق المتعترض طلبه كطلب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم حرم الشئ منه منصوباً أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما فى مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب الله ولا سنة أحلناه أو حرمناه لانه فى معنى الحلال أو الحرام ونجد الشئ يشبه الشئ منه والشئ من غيره ولا نجد شئاً أقرب به شبهاً من أحدهما فلحقه بأولى الاشياء به شبهاً كما قلنا فى الصيد ( قال الشافعى ) وفى العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان فى غير هذا الموضع ( قال



الشافعي ومن جماع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاماحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والالتناء الى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من الامثال الدوال على طاعته الميينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحظ والازدياد من نوافل الفضل ( قال الشافعي ) فلو اوجب على العالمين أن لا يقولوا الا من حيث علموا وقد تكام في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامساك اولى به وأقرب الى السلامة له ان شاء الله فقال قائل منهم ان في القرآن عريبا وعجميا ( قال الشافعي ) والقران يدل على ان ليس من كتاب الله شيء الا بلسان العرب ( قال الشافعي ) ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد اله وترك البسطة له عن حجة ومسئلة غيره عن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفله منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى ان من القرآن خاصا يجهل بعضه بعض العرب ( قال الشافعي ) ولسان العرب أوسع اللسان مذهبها وأكثرها الفاظا ولا نعلم يحيط بجميع علمه انسان غير نبي الله ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنن عند أهل العلم بالفقهاء ولا نعلم رجلا جمع السنن فلم يذهب عليه منها شيء فاذا جمع على عامة أهل العلم بها اتى على السنن واذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع لاكثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لاقل علم جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن تطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب

عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنى هو وأمى  
 فينفرد جملة العلماء بجمعها وهم درجات فيها وعوامتها وهكذا لسان العرب  
 عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعمله إلا من  
 قبله عنها ولا يشاركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها فمن قبله منها فهو من أهل  
 لسانها وإنما صار غيرهم من غير أهل بتركها فإذا صار إليه صار من أهلها وعلم  
 أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء  
 (قال الشافعي) فإن قال قائل فقد نجد من العجم من ينطق بالشئ من لسان  
 العرب فلذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فإن لم يكن ممن تعلمه منهم فلا  
 يوجد ينطق إلا بالقليل منه ومن نطق بالقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا  
 ينكر إذا كان اللفظ قبل تعلما أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان العجم  
 أو بعضها قليل من لسان العرب كما يتفق القليل من السنة العجم المتباينة في  
 أكثر كلامها مع تنائي ديارها واختلاف ألسنتها وبعد الأوامر بينها وبين  
 من وافقت بعض لسانه منها (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الحاجة في أن  
 كتاب الله محض بلسان العرب ولا يخلطه فيه غيره فالحجة فيه كتاب الله قال  
 الله عز وجل وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فإن قال قائل فإن الرسل  
 قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا يرسلون إلى قومهم خاصة وإن محمد صلى الله  
 عليه وسلم بعث إلى الناس كافة فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة  
 دون السنة العجم ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاقوا منه  
 ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة  
 دون السنة العجم (قال الشافعي) فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله في غير  
 موضع في اللسان (قال الشافعي) فإذا كانت الالسنة مختلفة بما لا يفهم بعضهم  
 عن بعض فلا بد من أن يكون بعضهم تبعا لبعض وإن يكون الفضل في اللسان  
 المتبع على التابع وأولي الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى  
 الله عليه وسلم ولا يجوز والله أعلم أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير

ثلاثه في حرف واحد بل كل لسان تبع للسانه وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه  
وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز وجل. وانه لتنزّل رب العالمين  
نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال  
وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم  
القرى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم  
تعقلون وقال قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون ( قال الشافعي ) فاقام  
حجته بان كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بان نفي عنه جل ثناؤه  
كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال جل ثناؤه ولقد نعلم أنهم  
يقولون انما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين  
وقال ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي ( قال  
الشافعي ) وعرفنا قدره بما خصنا به من كتابه فقال لقد جاءكم رسول من  
أنفسمكم الآية وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية \* ( قال  
الشافعي ) وكان بما عرف الله نبيه صلى الله عليه وسلم من أنعامه عليه أن قال  
وانه لذكر لك ولقومك نقص قومه بالذكر معه بكتابه وقال وأنذر عشيرتك  
الاقربين وقال ولتنذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد  
قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن  
ينذروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة ( قال الشافعي ) فعلى كل مسلم  
ان يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهده ان لا اله الا الله وان محمدا  
عبده ورسوله ويتلوا به كتاب الله وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير  
وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك فما ازداد من العلم باللسان الذي  
جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن  
يتعلم الصلاة والذكر فيها ويأتي البيت وما أمر باتياته ويتوجه لما وجه له  
ويكون تبعا فيما افترض عليه وتنب اليه لا متبوعا ( قال شافعي ) وانما  
بدأت بما وصفت من ان القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لانه لا يعلم من

ايضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوه وجماع معانيه وتفرقها ومن علمه اتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافلة خير لا يدعها الا من سفه نفسه وترك موضع حظه فكان يجمع مع النصيحة لهم القيام ( بايضاح الحق واثان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير ) ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير ابن عبدالله البجلي يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصيحة لكل مسلم وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله وكتباه وولنيه ولأئمة المسلمين وعامتهم ( قال الشافعي ) وإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها وان فطرته ان يخاطب بالشئ منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ويستغنى بأول هذا منه عن آخره وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه وعاما ظاهرا يراد به الخاص وظاهر يعرف في سياقه انه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود عليه في أول الكلام أو أوسطه أو آخره وتبتدى الشئ من كلامها تبين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدى الشئ من كلامها تبين آخر لفظها فيه عن أوله وتسكلم بالشئ تعرفه بالمعنى دون الايضاح باللفظ كما تعرف الاشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لا أفراد أهل عليها به دون أهل جهالتها وتسمى الشئ الواحد بالأسماء الكثيرة ويسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستنكرة عند غيرها فن جهل هذا

من لسانها وبلسانها أنزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها  
تكلف ما يحجل بعضه ومن تكلف ما جمل ومالم تثبته معرفته كانت موافقه  
للعواب انواقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم وكان بخطائه غير  
معذور اذ نطق فيما لا يحيط عليه بالفرق بين الخطأ والعواب فيه

(باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل  
وقال جل ثناؤه خلق السموات والارض وما من دابة في الارض الا على  
الله رزقها فهذا عام لا خاص فيه (قال الشافعي) فكل شيء من سماء وأرض  
وذى روح وشجر وغير ذلك فالله خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها  
ومستودعها وقال الله ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن  
يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي  
قبلها وانما أريد به من أطلق الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم أن يرغب  
بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الجهاد أولم يطقه ففى هذه الآية  
الخصوص والعموم وهذا في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين  
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية  
الظالم أهلها الآية (قال الشافعي) وهكذا قول الله جل ثناؤه حتى اذا أتيا  
أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفى هذه الآية دلالة والله أعلم  
على انه لم يستطعما كل أهل القرية ففى فى معناها وفيها وفى القرية الظالم  
أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما قد كان فيهم المسلم ولكنهم  
كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها الاقل (قال الشافعي) وفى القرآن نظائر  
لهذا يكتفى بهذا ان شاء الله منها وفى السنة نظائر موضوع فى مواضعها

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى  
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال جل ثناؤه.

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ( قال الشافعي ) فين من كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العموم منهما ففى قوله تعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبلة وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها فى قول الله ان أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم دون المخلوقين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها وكان من أهلها أو خالفها فكان من غير أهلها ( قال الشافعي ) والكتاب يدل على ما وصفت وفى السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق ( قال الشافعي ) وهكذا التنزيل فى الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ من غلب على عقله ودون الحيض فى أيام حيضهن

( باب بيان منازل من الكتاب عام الظاهر يرد به الخاص )  
( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ( قال الشافعي ) فاذا كان من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه من جمع عليهم وكان الجامعون لهم ناسا قالدلالة فى القرآن بينة بما وصفت من انه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم محيط ان لم يجمع لهم الناس ظلمهم ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا اهم الناس كلهم ( قال الشافعي ) ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة

تتمر وعلى جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وإنما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرفين عن أحد وإنما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلد انهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وان يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب (قال الشافعي) فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم انه انما يراد بهذا اللفظ العام المتخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب بهذا الا من يدعو من دون الله الهة اخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فهم من المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعو معه الهة (قال الشافعي) وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فالعلم يحيط ان شاء الله أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم المخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيح من كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس (قال الشافعي) وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية اوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العلماء من العرب وضوح هذه الآيات معا لان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهم به طاف عنده (قال الشافعي) وقال الله عز وجل وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس

لقوله الله جل ثناؤه ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون  
(باب الصنف الذى يبين سياقه معناه)

(قال الشافعى) قال الله جل ثناؤه واسألهم عن القرية التى كانت  
حاضرة البحر اذ يعدون فى السبت اذ تأتهم حياتهم يوم سبتهم شرعا ويوم  
لا يسبتون لا تأتهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون (قال الشافعى) فابتدأ  
جل ثناؤه ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر فلما قل  
اذ يعدون فى السبت الى آخر الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان  
القرية لا تكون عادية ولا فلسفة بالعدوان فى السبت ولا غيره وأنه انما أراد  
بالعدوان أهل القرية الذين أبلاهم بما كانوا يفسقون وقال وكم قصصنا من  
قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوما آخرين فلما احسوا بأسنا اذا هم منها  
يركضون (قال الشافعى) وهذه الآية فى مثل معنى الآية قبلها قد ذكر  
قصص القرية فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع ان الظالم انما هو أهلها دون  
منازلها التى لا تعظم ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر احساسهم الباس  
عند القصص أحاط العلم أنه انما أحس الباس من يعرف الباس من الآدميين  
(باب الصنف الذى يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

(قال الشافعى) قال الله جل ثناؤه وهو يحكى قول اخوه يوسف لا يهيم وما  
شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى  
أقبلنا فيها وانا لصادقون (قال الشافعى) فهذه الآية فى مثل معنى الآيات  
قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون أباهم بمسئلة أهل  
القرية وأهل العير لان القرية والعير لا يثبتان عن صدقهم

(باب منازل عاما دلت السنة خاصة على ان يراد به الخاص)

(قال الشافعى) قال الله جل ثناؤه ولا يوبه لكل واحد منهما السدس بما  
ترك الى قوله فان كان له اخوة فلامه السدس وقال ولكم النصف ما ترك  
أزواجكم الى قوله فلهن الثمن مما تركتم فابان أن للوالدين وللأزواج ماسمى



في الحالات وكان عالم المخرج فذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه  
 إنما أراد به بعض الوالدين والمولودين والازواج دون بعض وذلك أن يكون  
 دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهما قاتلا  
 ولا مولودا وقال من بعد وصية يوصى بها أو دين فابان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن الوصايا يقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولاهل الميراث الثلثان  
 وبأن أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفى أهل  
 الدين دينهم ولو لا دلالة السنة ثم اجماع الناس لم يكن ميراث الا من بعد وصية  
 أو دين ولم تعد الوصية ان تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء  
 وقال الله جل ثناؤه إذا قتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى قوله  
 إلى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين  
 فكان ظاهر هذه الآية انه لا يجرى في القدمين الا ما يجرى في الوجه من الغسل  
 والرأس من المسح وكان يحتمل ان يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما  
 بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين  
 وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على أنه إنما أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين  
 بنون بعض

(باب)

﴿ قال الشافعي ﴾ قال الله جل ثناؤه والشارق والسارقة فاقطعوا أيديهما  
 جزاء بما كسبا نكالا من الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا قطع في  
 ثمر ولا كثر فدل ذلك على أن لا يقطع الا من سرق من حرزوين أن لا يقطع  
 الا من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وقال الله جل ثناؤه الزانية والزاني  
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان أتيت  
 بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما  
 أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الشيب من الزناة ولم يجلده دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

المراد بجلد المائة من الزناة الحران البكران وعلى أن المراد بالقطع في السرقة من سرق من حرز وبلغت سرقة ربع دينار دون غيرهما عن لزمه اسم سرقة أو زنا (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني هاشم وبني المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن ذا القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبني المطلب دون غيرهم وكل قرشي ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بني المطلب في القرابة وهم معا بنو أم وأب وإن انفرد بعض بني المطلب بالولادة من بني هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بني المطلب دون من لم تصبه ولادة بني هاشم منهم دل ذلك على أنهم إنما أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة حزم النسب مع كينوتهم معا مجتمعين في نصر النبي صلى الله عليه وسلم بالشعب وقبيلة وبعده وما أراد الله بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم في قریش فما أعطى أحد منهم بولادتهم من الخمس شيئاً وبنو نوفل مساويتهم في حزم النسب وإن انفردوا بأنهم بنو أم دونهم (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعي) فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الغنيمة الخموسة في كتاب الله عز وجل غير السلب إذا كان السلب مغنوماً في الاقبال دون الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال وإن الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال غنيمة تحمس مع ما سواها من الغنيمة بالسنة (قال الشافعي) ولولا الاستدلال بالسنة رخصنا بالظاهر قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضربنا مائة كل من زنى بكرة أو ثيباً وأعطينا سهم ذى القربى من بينة وبين النبي صلى الله عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك إلى طوائف من العرب لأن له فيهم وشائج أرحام وخمسنا السلب لابه من المغنم مع ما سواه من الغنيمة

( باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم )  
 ( قال الشافعي ) وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتاباه  
 الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرمة  
 من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال  
 جل ثناؤه فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله واحد  
 سبحانه ان يكون له ولد . وقال الله جل ثناؤه إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله  
 ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه فجعل كال ابتداء  
 الايمان الذي ماسوا به تبع له الايمان ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن  
 برسوله لم يقع عليه اسم كال الايمان ابدا حتى يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم  
 معه وهكذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من امتحنه للايمان  
 ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن هلال ابن أسامة عن عطاء بن يسار  
 عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية فقلت  
 يا رسول الله على رقبة أفاعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أين الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله فقال أعتقها . ( قال  
 الشافعي ) وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن مالكا رحمه  
 الله لم يحفظ اسمه ( قال الشافعي ) ففرض الله عز وجل على الناس اتباع وحيه  
 وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه ربنا وأبعث فيهم رسولا  
 منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم إنك أنت العزيز  
 الحكيم وقال يا أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم  
 الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال لقد من الله على المؤمنين  
 إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب  
 والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين وقال وهو الذي بعث في الاميين  
 رسولا منهم الآية وقال واذكر وانعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب  
 والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعليك ما لم تكن

تعلم وإن فضل الله عليك عظيمًا وقالوا ذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة الآية (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا يشبه ما قال والله أعلم لأن القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يجوزوا الله أعلم أن يقال إن الحكمة هنا السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله وإن الله افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول أنه فرض إلا لكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لما وصفنا من أن الله جل ثناؤه جعل الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونا بالإيمان بهوسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنية عن الله عز وجل معنى ما أراد ودليلا على خاصه وعامه ثم قرأ الحكمة بها بكتابة فأتبعها إياه ولم يجعل هذا لاحد من خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب فرض الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله)

(ومذكورة وحدها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (قال الشافعي) فقال بعض أهل العلم أولوا الأمر أمراء سرّيا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن من كان حوله مكة من العرب لم يكن يعرف أمارا وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضا طاعة الأماره فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأمرنا أن نطيعوا أولى

الامر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة مطلقه بل طاعة مستثنى فيها لهم وعليهم فقال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعنى ان اختلقتم في شئ (قال الشافعى) وهذا ان شاء الله كما قال في أولى الامر الا أنه يقول فان تنازعتم في شئ يعنى والله أعلم هم وأمرؤهم الذين أمروا بطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعنى والله أعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتهم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الفرض الذى لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم (قال الشافعى) ومن تنازع من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصابهما ولا فى واحد منهما ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله فى غير آية مثل هذا المعنى قال الله جل ثناؤه ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله جل ثناؤه به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعى) قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجر عظيم (قال الشافعى) قال الله ومن يطع الرسول فقد أطاع الله فاعلمهم أن يبيعهم رسوله صلى الله عليه وسلم يبعته وكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً (قال الشافعى) أنزلت هذه الآية فيما بلغنا والله أعلم فى رجل خاصم الزبير فى أرض قضى النبي صلى الله عليه وسلم بها الزبير وهذا القضا سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحكم منصوص فى القرآن قال الشافعى والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء

بالقرآن فان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبه أن يكونوا اذا لم يسلبوا الحكم كتاب الله نصاصا غير مشكل الامر انهم ليسوا بمؤمنين اذ ردوا حكم التنزيل اذا لم يسلبوا له وقال جل ثناؤه لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين الى قوله فأولئك هم الفايضون ( قال الشافعي ) فاعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحاكم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سلبوا الحكم النبي صلى الله عليه وسلم فانما سلبوا له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق في علمه جل ثناؤه من اسعاده إياه بعصمته وتوفيقه وما شهد له به من هدايته واتباعه أمره فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واعلامهم انها طاعته فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم معا وان طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسوله صلى الله عليه وسلم اتباع أمره جل ثناؤه ( باب ما أبان الله لخلقهم من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد له به من هدايته واتباع ما أمره به ومن هدايته وأنه هاد لمن اتبعه )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان عليا حكيمًا واتبع ما يوحى اليك من ربك ان الله فان بما تعملون خيرا وقال تعالى واتبع ما يوحى اليك من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ( قال الشافعي ) فاعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم منة عليه بما سبق في علمه من عصمته إياه من خلقه فقال يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس

(قال الشافعي) وشهد له جل ثناؤه باستمساكه بما أمر به والهدى نفسه. وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوجنا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري. ما الكتاب وما الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا وإنك. لنهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له مافي السموات ومافي الأرض. وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وإنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً (قال الشافعي) فإبان الله جل ثناؤه أن قد فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع أمره وشهد له بالأبلاغ عنه وشهد به لنفسه ونحن نشهد له به تقرباً إلى الله بالإيمان به وتوسلاً إليه بتصدق كلماته. (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد عن عمر بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) وما أعلننا الله مما سبق في علمه وحثم قضاءه الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهوا به أن يضلوه فاعلمه أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدى إلى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده إياها في الآي التي ذكرت ما أقام الله به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره (قال الشافعي) وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم فحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لنهدى إلى صراط مستقيم (قال الشافعي) وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن قد الزمنا الله اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقاً ولم يجعل له من اتباع سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرجاً لما وصفت وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أو

الضرورة ولي عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألعين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أرت به أو نيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل (قال الشافعي) الأريكة السرير (قال الشافعي) وستن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أنزل الله والآخرة جملة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها أعاماً أم خاصاً وكيف أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله (قال الشافعي) فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن يستن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه فاجمعوا منها على وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والآخرة مثل ما أنزل الله فيه جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه نص كتاب فمنهم من قال جعل الله لما اقترض من طاعته وسبق في عمله من توفيقه لرضاء أن ليس فيما ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع لأن الله قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربى فما أحل وحرم فأنما بين فيه عن الله كما بين الصلاة ومنهم من قال قد جاءته به رسالة الله فثبتت سنته بفرض الله ومنهم من قال القى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة التي القى في روعه عن الله عز وجل قال فكان ما القى في روعه سنته عن الله (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدناوردي عن عمر بن أبي عمرو ومولى المطلب ابن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا



وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً منها كم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه الا وان الروح  
الامين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فاجلوا في الطلب .  
( قال الشافعي ) فكان ما ألقى في روعي سنته وهي الحكمة التي ذكرها  
الله عز وجل وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله جل  
ثناؤه كما اراد الله وكما جاءه به النعم بجمعها النعمة وتفرق بانها في أمور بعضها  
غير بعض ( قال الشافعي ) ونسأل الله العصمة والتوفيق وأي هذا  
كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل  
لأحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وان قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجته بما دلهم  
عليه من تبين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ما اراد الله بفرائضه في  
كتابها ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته صلى الله عليه وسلم اذا كانت سنة  
مبينّة عن الله معنى ما اراد الله من مفروضه فيما فيه كتاب يتلونه وفيما ليس فيه  
نص كتاب احري وهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بل هو لازم بكل حال ( قال الشافعي ) وكذلك قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حديث اني رافع الذي كتبناه قبل هذا ( قال الشافعي )  
وسأذكر معا وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب  
بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله ( قال الشافعي ) فأول  
ما ابتدئ به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر  
الاستدلال بسنته ثم علم الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض  
المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الاجل  
التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل كيف هي وموافقتها  
ثم ذكر العام من أمر الله الذي اراد به العام والعام الذي اراد به الخاص ثم ذكر  
سنته فيما ليس فيه نص كتاب

( باب ابتداء الناسخ والمنسوخ )

( قال الشافعي ) ان الله جل ثناؤه خلق الخلق لما سبق في علمه مما اراد بخلقهم .  
 وبهم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وانزل عليهم الكتاب فبينما  
 لكل شيء وهدي ورحمة وفرض فيه فرائض أثبتها وأخرى نسخها رحمة لخلقهم  
 بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأثابهم  
 على الانتهاء الى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رحمته فيما  
 أثبت ونسخ فله الحد على نعمه ( قال الشافعي ) وأبان الله لهم أنه إنما نسخ  
 ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا تكون ناسخة للكتاب وإنما هي  
 تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملة قال الله  
 جل ثناؤه وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا آثت بقرآن  
 غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الى  
 إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ( قال الشافعي ) فأخبر الله أنه  
 فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع ما يوحى اليه ولم يجعل له تديله من  
 تلقاء نفسه وفي قوله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من  
 أنه لا ينسخ كتاب الله الا كتابه فان المبتدئ لغرضه فهو المزيل المثبت لما  
 يشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال بحجرا الله ما يشاء  
 ويثبت وعنده أم الكتاب ( قال الشافعي ) وقد قال بعض أهل العلم في هذه  
 الآية والله أعلم دلالة على أن الله جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول من  
 تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتابا والله أعلم ( قال الشافعي ) وقد قيل  
 في قول الله يمحو الله ما يشاء ويمحو فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء ( قال  
 الشافعي ) وهذا يشبه ما قيل والله أعلم وفي كتاب الله دلالة عليه قال الله  
 عز وجل ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ  
 القرآن وتأخر أنزاله لا يكون الا بقرآن مثله وقالوا إذا بدلنا آية مكان آية  
 والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفسر ( قال الشافعي ) وهكذا سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أحدث الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله إليه حتى يتبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على أن القرآن ينسخ القرآن لأنه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة (قال الشافعي) فيما وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قبلت عن الله عز وجل فمن اتبعها فبكتاب الله اتبعها ولا نجد خير الزمة الله خلقه نصا بينا لا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا كانت السنة كما وصفت لا شبه لها من قول خلق من خلق الله لم يجوز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله لم يجعل لآدمي بعده ما جعل له بل فرض الله على خلقه اتباعه فالزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقيم مقام أن ينسخ شيئا منها فإن قال فيجتمل أن يكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا لعلها منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا أثبت مكانه فرض ما نسخت قبله بيت المقدس فاثبت مكانها الكعبة وكل منسوخ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا فإن قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للتي صلى الله عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخرى حتى تقوم الحججة على الناس بأن الشيء ينسخ بمثله (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضعه من الإبادة عن الله معنى ما أراد الله بفرائضه خاصا وعاما مما وصفت في كتابي هذا وأنه لا يقول

أبد الشيء، إلا بحكم الله ولو نسخ الله ما قال حكما لسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم فيما نسخه سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة الناسخة لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه وأحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا أو كثيرا ومن حرز وغير حرز وجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقال لعلمه لم يقله إذا لم يجد نصامثل التنزيل وجاز رد السنن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جملة يحتمل سنته أن توافقه وهي لا تكون أبدا الاموافقة له وإذا احتمل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله وسنته رسوله صلى الله عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشتق به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم من كتاب الله جل ثناؤه ودينه وأتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل (باب النسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه) قال الشافعي (إن مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله تعالى أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال يا أيها المزمع قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه.

فتاب عليكم فاقروا ماتيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (قال الشافعي)  
ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا أو الزيادة عليه فقال أدنى من  
ثاني الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون  
منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون  
يقاتلون في سبيل الله فاقروا ماتيسر منه فكان بينا في كتاب الله نسخ قيام  
الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة على النصف يقول الله فاقروا  
ماتيسر منه (قال الشافعي) ثم احتمل قول الله فاقروا ماتيسر منه معنيين  
أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لأنه أزيل به فرض غيره والآخر أن يكون  
فرضا منسوخا أزيل بغيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله جل ثناؤه ومن  
الليل فتهجد به نافلة لك الآية فاحتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك  
أن يتهجد بغير الذي فرض عليه بما تيسر منه (قال الشافعي) فكان الواجب  
طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا إلى أن الواجب  
الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله  
عز وجل فتهجد به نافلة لك وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلاثة وماتيسر  
فلسنا نجب لاحد ترك أن يتهجد بما يسره الله عليه من كتابه مصليا به وكيف  
أكثر فهو أحب إلينا (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي  
سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء أعرابي من أهل نجد  
ثائر الرأس يسمع دوى صوته ولا تفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن  
الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال  
هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فادبر الرجل وهو  
يقول والله لا أزيد على هذا ولا أتقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أفلاج إن صدق (قال الشافعي) وروى عبادة بن الصامت عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جاءهن لم يضع  
منهن شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

(باب فرض الصلوات الذي دل عليه الكتاب ثم السنة على من يزول عنه)  
(بالعذر وعلى من لا تكتب عليه صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ويسألونك عن المحيض قل هو أذى  
فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من  
حيث أمركم الله (قال الشافعي) افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء  
والغسل من الجنابة فلم يكن لغير طاهر صلاة ولما ذكر الله المحيض فأمر باعتزال  
النساء فيه حتى يطهرن فإذا تطهرن أتبن استدلتنا على أن تطهرن بالماء بعد  
زوال المحيض لأن الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يكون للحائض  
طهارة إلا بالماء بعد زوال المحيض إذا كان موجوداً لأن الله تبارك وتعالى  
إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وظهرهن بعد زوال المحيض في كتاب الله  
تعالى ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذكرت أحرامها مع النبي صلى الله  
عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي بما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت  
ولا تصلي حتى تطهر (قال الشافعي) فاستدلنا بهذا على أن الله إنما أراد  
بفرض الصلاة من إذا توضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما  
وكان الحيض شيئاً خلق فيها لم تجتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها  
فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي  
يزول عنها فيه فرضها (قال الشافعي) وقلنا في المغم، عليه والمغلوب على  
عقله بالعارض من أمر الله الذي لا جنابة له فيه قياساً على الحائض إن الصلاة  
عنه مرفوعة لأنه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي) وكان  
عاماً في أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاماً  
أنها أمرت بقضاء الصوم فقررنا بين القرطين استدلالاً بما وصفت من نقل

أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في أن للمسافر تأخيرها عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن أحد من الرجال مطيقا بالفعل للصلاة خليا من الصلاة في السكر ( قال الشافعي ) ه قال الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الآية ( قال الشافعي ) فقال بعض أهل العلم نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر ( قال الشافعي ) فدل القرآن والله أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنبيه عن الصلاة وذكر معه الجنب فلم يختلف أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يتطهر ( قال الشافعي ) وان كان نهى السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهي عنه بأنه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي والآخر أن يشرب المحرم ( قال الشافعي ) والصلاة قول وعمل وامساك فاذا لم يعقل القول والعمل والامساك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه وعليه اذا أفاق القضاء ( قال الشافعي ) ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتلبه على نفسه فيكون عاصيا باجتنابه ( قال الشافعي ) ووجه الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسختها استقبال غيرها ثم نسخ الله جل ثناؤه قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت الحرام فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل له أن يستقبل غير البيت الحرام ( قال الشافعي ) وكل كان حقا في وقته فكان التوجه الى بيت المقدس أيام وجه الله اليه نبيه صلى الله عليه وسلم حقا ثم نسخ فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدلالا بالكتاب والسنة ( قال

(الشافعي) . وهكذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته . وتركه كان حقا في وقته اذا نسخ الله جل ثناؤه فيكون من أدرك فرضه مطيعا به ويتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع النسخ له قال انه جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى قلب وجهك في السماء فلتولينك قبله ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية ( قال الشافعي ) فان قال قائل فآين الدلالة على أنهم حرلوا الى قبله بعد قبله في قول الله جل ثناؤه فيقول البهائم من الناس ما ولاهم عن قبلهم التي كانوا اعلم بها قل له المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قدرمه المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين ( قال الشافعي ) والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لمصلى المكتوبة أن يصلي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله أن يتوجه للقبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجالا وركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ( قال الشافعي ) وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها للقبلة ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته موجهة



به قبل المشرق في غزوة بني أمار ( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه  
يا أيها النبي حرض المؤمنون على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون  
يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم  
لا يفقهون ثم أبان في كتابه انه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة  
وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم  
وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم  
ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع الصابرين ( قال الشافعي ) اخبرنا  
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لما نزلت هذه الآية  
ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون  
عن المائتين فأنزله الله الآية الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن  
منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين ( قال  
الشافعي ) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله وقد بين الله هذا في الآية  
وليس تحتاج الى تفسير ( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين  
الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن  
في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا والذان يأتيانها منكم  
فآذوهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحيم ( قال  
الشافعي ) ثم نسخ الله الحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة ( قال الشافعي ) فدلّت السنة على ان جلد المائة  
للزانيين البكرين ( قال الشافعي ) اخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن  
يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة  
وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ( قال الشافعي ) واخبرنا  
الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن حطان بن عبد الله  
بن لرقاش عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ( قال

(الشافعي) فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المائة ثابت على البكرين الحرّين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرّجم ثابت على الثيبين الحرّين (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني على ابنك جلد مائة وتغريب عام (قال الشافعي) لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرّجم أول ما نزل فتنسخ به الحبس والأذى عن الزّانين فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزّأ ولم يجلده أمر أنيساً أن يعضد على امرأة الأسلمي فأن اعترفت رجمها دل على نسخ الجلد عن الزّانين الحرّين الثيبين وثبت الرّجم عليهما لأن كل شيء أبدي بعد أول فهو آخر (قال الشافعي) ودل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الزّانين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله جل ثناؤه في المملوكين فإذا أحصر فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون إلا من الجلد الذي يتبعص فاما الرّجم الذي فيه قتل فلا نصف له لأن المرجوم قديموت في أول حجر يرمى به فلا زاد عليه ويرمى بالف أو أكثر فيزاد حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محمداً أبداً والحدود موقته بلا اتلاف نفس والاتلاف غير موقت بعدد ضرب أو تحديد قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرّجم معروف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعزّيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحض فقال أنزنت فأجلدها ثم أنزنت فأجلدها ثم أنزنت فأجلدها ثم يعضها ولو بضفير قال ابن شهاب لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضفير الجبل (قال الشافعي) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فبين زناها فليجلدها ولم يقل يرميها ولم يختلف المسلمون في أن لا يرميها على مملوك في

الزنا (قال الشافعي) واحصان الامة اسلامها (قال الشافعي) وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر اهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذازنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة فانت أو غير محصنة استدللنا على ان الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحسين على ان قول الله في الاماء فاذا أحصن فان أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلمن لا اذا نسكن فاصبن بالنكاح ولا اذا اعتقن وان لم يصبن (فان قال قائل) أراك توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جماع الاحصان ان يكون دون التحسين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت مانع وكل ما منع احصن. قال الله جل ثناؤه وعليناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال لا يقاتلونكم جميعا الا في قرى محصنة يعني ممنوعة (قال الشافعي) وآخر الكلام وأوله يدلان على ان معنى الاحصان المذكور عاما في موضع دون غيره اذ الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحسين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

( باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين ( قال الشافعي ) وقال الله جل ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم الآية ( قال الشافعي ) وأنزل الله جل ثناؤه ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما ومعهما من الاقربين وميراث الزوج عن زوجته والزوجة من زوجها ( قال الشافعي ) فكانت الآيتين محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوجية والميراث مع الوصايا يأخذون بالميراث والوصايا ومحتملة بان تكون

الموارث ناسخة للوصايا (قال الشافعي) فلما احتملت الآتيان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله عز وجل فلما لم يجدوا له نصافي كتاب الله طلبوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن وجدوه فيما قبلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبلوه مما افترض من طاعته (قال الشافعي) ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمور من نقل واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال الشافعي) وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبت أهل الحديث فيه أن بعض رجاله يجهلون وروياه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعاً وإنما قبلناه كما وصفنا من نقل أهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاما واجماع الناس (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث (قال الشافعي) فاستدلنا بما وصفت من نقل عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن الموارث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به (قال الشافعي) وكذلك قوله أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالميراث وإن كانوا غير وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وقليلاً معه قال نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم تجز (قال الشافعي) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طأوس من أن الوصية للقرابة ثابتة أذلم تكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على

خلاف ما قال طاوس في الآية أو موافقة فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لا ماله غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء. فأعتق اثنين وارق أربعة (قال الشافعي) أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن ايوب عن ابى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (قال الشافعي) فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن الحصين بينة ثابتة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل الله عتقهم في المرض اذا مات المعتق في المرض وصية (قال الشافعي) والذي اعتقهم رجل من العرب والعربى انما يملك من لا قرابة بينه وبينه من العجم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لهم الوصية فدل ذلك على ان الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة طلعت للعبيد المعتقين لانهم ليسوا بقرابة للمعتق ودل ذلك على ان لا وصية لميت الا في ثلث ماله ودل على ان يرد ما جاوز الثلث في الوصية ودل على ابطال الاستسعاء واثبات القسم والقرعة فبطلت الوصية للوالدين لانها وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية اذا لم يكن وارثا وأحب الى الوصى لقرابته (قال الشافعي) وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مغرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وانما وصفت منه جملا يستدل بها على ما كان في مثل معناه ورأيت انها كافية في الاصل بما سكت عنه واسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها الله مفسرات وجملا وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وفيها يعلم من علم هذا من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله وان سنته تبع لكتاب الله فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها انها عند أهل العلم بينة غير مشتبهة البيان وعند ما يقصر علمه مختلفة البيان

( باب الفرائض التي أنزلها الله عز وجل نصا )  
 ( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
 شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ( قال الشافعي ) المحصنات هن البوالغ  
 الحرائر وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع للعان مختلفة وقال والذين  
 يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع  
 شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من  
 الكاذبين ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين  
 والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين ( قال الشافعي ) فلبا فرق  
 الله بين حكم الزوج والقاذف سواء فحد القاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهداء  
 على ما قال وأخرج الزوج باللعان من الحد دل ذلك على أن قذف المحصنات  
 الذين أريدوا بالجلد قذفه الحرائر البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على  
 ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه ظاهره عام وهو يراد به الخاص  
 لأن بواحدة من اليتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
 الله به في فرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج  
 خرج من الحد كما يخرج الاجنيون بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة  
 حد ( قال الشافعي ) وفي العجلاني وزوجته أنزلت آية اللعان فلا عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بينهما فحكى اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي  
 وحكاه ابن عباس وحكى ابن عمر حضور اللعان عند النبي صلى الله عليه وسلم فما  
 حكى منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في أمرهما باللعان وقد  
 حكوا معا أحكاما لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليست نصا في القرآن منها  
 تفريقه بين المتلاعتين ونفيه الولد وقوله أن جاءت به كذا فهو للذي يتهم به  
 فيجاءت به على تلك الصفة وقال أن أمره لين لولا ما حكم الله وحكى ابن عباس أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه فانها موجبة ( قال الشافعي )  
 فامتدلتنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه من الحديث ويدعون بعض

ما يحتاج اليه منه أو لولاه ان يحكى من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
وسلم بينهما الا علما بأن أحد أقرأ كتاب الله يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انما لا عن كما أنزل الله فاكتفوا بأبانة الله اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد  
منهما دون حكاية لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال.  
الشافعي) في كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعدده (قال الشافعي) ثم  
حكى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفرقه بينهما كما وصفت وقد  
وصفنا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله قبل هذا (قال  
الشافعي) وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام لما كتب على الذين من قبلكم  
لعلكم تتقون أياما معدودات وقال فمن شهد منكم الشهر فليصمه (قال الشافعي).  
ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس  
وبيّنات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا  
أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي) فمأملت أحد من أهل العلم  
بالحديث قبلنا تكلف أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر  
المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال المعرفتهم بشهر رمضان.  
من الشهور واكتفى منهم بأن الله جل ثناؤه فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه  
في السفر وفطره وتكلفوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا بما ليس فيه نص.  
كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج الى المسئلة عن شهر رمضان أي.  
شهر هو ولا هل هو واجب أم لا (قال الشافعي) وهكذا أنزل الله عز وجل  
من جل فرائضه في ان عليهم صلاة وزكاة وحج على من أطاقه وتحريم الزنا  
والقتل وما أشبه هذا (قال الشافعي) وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
في هذا سنن ليست نصا في القرآن أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله.  
معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم يسن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيها سنة منصوطة منها قول الله عز وجل في الزوج يطلق امرأته  
التطليقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها:

فلا جناح عليهما ان يتراجعا ( قال الشافعي ) فاحتمل قوله حتى تنكح زوجا غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به انها اذا عقدت عليها عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوج غيره لان الاسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد معها فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحلين له حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح فان قال قائل فاذكر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرته قيل له أخبرنا سيفان بن عينة عن بن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة رفاعة القرظي جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أن رفاعة طلقني فبت طلاق وأن عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هدية الثوب فقبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أتريد من أن ترجمه الى رفاعة حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ( قال الشافعي ) فبين رسول صلى الله عليه وسلم ان أحلال الله أياها للزوج المطلق ثلاثا بعد زوج بالنكاح اذا كان من النكاح أصابه من الزوج

( باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ) ( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا فأبان أرواح طهارة الجنب الغسل دون الوضوء ( قال الشافعي ) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجله الى الكعبين ( قال الشافعي ) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع أن تربني كيف كان رسول الله



صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه يديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه حتى رجع ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله ( قال الشافعي ) فكان ظاهر قول الله عز وجل فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر من مرة فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل واحتمل أكثر من ذلك وسنه مرتين وثلاثاً فلبس منه مرة استدلالاً على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي وإن ما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء لا يجزئ أقل منه ( قال الشافعي ) وهذا مثل ما ذكرت من الترائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وخين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى ( قال الشافعي ) ولعلمهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختيار لا أنه واجب لا يجزئ أقل منه ولما ذكر في أن من توضأ وضوءه هذا وثلاثاً ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له فإرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة ( قال الشافعي ) وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكونا مغسولاً بهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث ابانة لهذا أيضاً وأشبه الأمرين بظاهر الآية أن يكرنا مغسولين ( قال الشافعي ) فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه القرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم ( قال الشافعي ) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحبنا أن نفعل ( قال الشافعي ) ولم أعلم

مخافنا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء يغسل وأتى على الأسبوع  
أجزأه وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديد الوضوء  
( قال الشافعي ) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجب منه الوضوء  
وما الجنابة التي يجب بها الغسل إذا لم يكن بعض ذلك منصوصاً في الكتاب  
( باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة )

( على أنه إنما أريد به الخاص )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم  
في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو  
يرثها إن لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون  
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً  
وقال ولا يوريه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له  
ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم  
يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين  
بها أو دين وقال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد  
فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين مع أي الموارث  
كلها ( قال الشافعي ) فدللت السنة على أن الله إنما أراد ممن سمي له  
الموارث من الأخوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج  
وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصاً ممن سمي وذلك أن يجتمع دين  
الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل الإسلام أو ممن له عقد من  
المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك  
( قال الشافعي ) الشرك كله شيء واحد يرث النصراني من اليهودي  
واليهودي من المجوسي إلا المرتد فإنه لا يرث ولا يورث وماله فيه ( قال  
الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن شهاب عن علي بن  
حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ( قال الشافعي ) وان يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام ( قال الشافعي ) اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ( قال الشافعي ) فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك هالا وان ما ملك العبد فأنما يملكه لسيده وان اسم المالك له إنما هو إضافة إليه لانه في يديه لا أنه مالك له ولا يكون مالكا له وهو لا يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث فكان الله جل ثناؤه إنما نقل ميراث ملك الموتى إلى الأحياء فملكوا منها ما كان الموتى مالكين وان كان العبد بأو غيره ممن سميت له فريضة فكان لو أعطينا ملكها سيده عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكان لو أعطينا العبد بأنه أب إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فورثنا غير من ورثه الله فلم نورث عبدا لما وصفت ولا أحدا لم تجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا ( قال الشافعي ) وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء ( قال الشافعي ) فلم نورث قاتلا ممن قتل وكان أخف حال القاتل عمدا أن يمنح الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله أن يمنح ميراث من عصى الله بالقتل ( قال الشافعي ) وما وصفت من أن لا يرث المسلم إلا المسلم الحر غير قاتل عمدا ما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه بيلدنا ولا غيره ( قال الشافعي ) وفي إجماعهم على ما وصفنا من هذا حجة يلزمهم أن لا يفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم لأن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت هذا المقام فيما لله فيه فرض منصوص فدللت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا فأولى أن لا يترك عالم في لزومها

وان يعلم ان احكام الله ثم احكام رسوله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثل واحد (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) ثم نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع تراضى بها المتبايعان فحرمت مثل الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والآخر نسيئة وما كان في معنى هذا مما ليس في التبايع به مخاطرة ولا أمر يجهله البائع ولا المشتري فدلّت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد بإحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في يوع سوى هذا سن منها العديان وقد دلس البائع للمشتري يعيب فلبشترى رده وله الخراج بضائنه ومنها أن من باع عبداً وله مال فله للبائع الا ان يشترطه المتبايع ومنها ان من باع نخلاً قد أبرت فتمرها للبائع الا أن يشترطه المتبايع لزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء الى أمره ﴿باب جل جل الفرائض التي أحكم الله فرضها بكتابها وبين كيف فرضها﴾

﴿على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم﴾

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وقالوا أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً (قال الشافعي) فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح ركعتان وسن فيها كلها قراءة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وان المخافتة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الفرض في الدخول في كل صلاة

بتكبير والخروج منها بتسليم وانه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم  
سجدتين بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر  
كل ما كان أربعا من الصلوات ان شاء المسافر واثبات المغرب والصبح على  
حاله في الحضر والسفر وانها كلها الى القبلة مسافرا كان أو مقبلا الى حال  
من الخوف واحدة وسن ان التوافل في مثل حالها لا تجل الا بظهور ولا تجوز  
الابقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة  
في الحضر وفي الارض وفي السفر وأن للراكب أن يصلي في السفر النافلة حيثما  
توجهت به دابته ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله ان رسولا لله صلى الله  
عليه وسلم في غزوة بني النمار كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق ( قال  
الشافعي ) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر بن  
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه لأدري أسماء بن النمار  
أو قال صلى في سفره ( قال الشافعي ) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في صلاة الاعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن  
في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على عدد ركوع الصلوات فجعل في كل  
ركعة ركعتين ( قال الشافعي ) وأخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن  
عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرناه مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرناه  
مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثله فحكي عن عائشة وابن عباس في هذه الاحاديث صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم بلفظ مختلف واجتمع في حديثيهما معا على انه صلى صلاة  
الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين ( قال الشافعي ) وقال الله جل ثناؤه  
في الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فين رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الله تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها فحصر يوم الاحزاب

فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخراها للعذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد ( قال الشافعي ) أخبرنا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن سعيد الخدري عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيْنَا ذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوريا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف أن خفتم فرجالا أو ركبانا ( قال الشافعي ) فين أبوسعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا ( قال الشافعي ) والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله تعالى واذ ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا وقال وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ( قال الشافعي ) فأخبرنا مالك بن أنس عن يزيد ابن رومان عن صالح بن خوات عن علي مع رسول صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فضلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لا تنقسم ثم انصرفوا فصفا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا فأتموا لا تنقسم ثم سلم بهم ( قال الشافعي ) وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان ( قال الشافعي ) وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سن سنة فأحدث الله اليه في تلك السنة نسخا أو مخرجا الى سعة فمنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته الى سنته التي بعدها ( قال الشافعي ) ففسخ الله عز وجل تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف الى ان يصلوها كما أنزل الله جل ثناؤه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنته صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها كما وصفت ( قال الشافعي ) وأخبرنا مالك ابن انس عن نافع عن ابن عمر اراه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال أن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركبا نامستقبلي القبلة وغير مستقبليها ( قال الشافعي ) وأخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه وأنه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة المكتوبة على فرضها أبدا الا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسايعة والحرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا أن لا يترك الصلاة في وقتها كيف أمكنت المصلّي

### ( باب في الزكاة )

( قال الشافعي ) قال الله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال الله والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للبصليين الذين عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون وقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة ( قال الشافعي ) وقال الله جل ثناؤه خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ( قال الشافعي ) فكان مخرج الآية عاما على الاموال وكان يحتمل أن يكون على بعض الاموال دون بعض فدلّت السنة على ان الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه الماشية

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والغنم والبقر وأمر فباعها بالاحت  
من البقر خاصة دون بالماشية سواها ثم أخذ منها بمقدار مختلف كما قضاء الله على  
لبائنه فكانت للناس ماشية من خيل وحر وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم منها شيء. وسن أن ليس في الخيل صدقة استدلتنا  
عن أن الصدقة فيما أخذ منها وأخبرنا يا بالأخذ منه دون غيره (قال الشافعي)  
وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من النخل  
والعنب الزكاة بخرص غير مختلف ما أخذ منها وأخذ منهما معا العشر إذا  
سقى بسماء أو عين ونصف العشر إذا سقى بغرب (قال الشافعي) وقد أخذ.  
بعض أهل العلم من الزيتون قياسا عن النخل والعنب (قال الشافعي) ولم  
يزل للناس عراس غير النخيل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين  
وغیره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئا ولم يأمر بالأخذ منه.  
استدلنا عن أن الله فرض الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس.  
دون بعض (قال الشافعي) وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصافا  
سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأخذ من الحنطة والشعير  
والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعلس والارز والعلس.  
هي حبة عندهم وكل ما أنبتته الناس وجعلوه قوتا خبزا أو عصيدة أو سويقا  
وأداما مثل الحنص والقطاني فهي تصلح أن تكون خبزا أو سويقا وأما اتباعا  
لمن مضى وقياسا عن ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منه الصدقة.  
وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله عليه وسلم لأن الناس أنبتوه ليقناتوه.  
(قال الشافعي) وكان للناس نبات غيره فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم علناه ولم يدل في معنى.  
ما أخذ منه وذلك مثل الذم (١) والاشيوش والكزيرة وحب العصفرو وما أشبهه.  
فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك عن أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال  
الشافعي) وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ

(١) الذم هو بذر الرشاد والاشيوش هو بذر القملوناه من هاشم الاصل



المسلمون في الذهب بعده صدقة أما بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغنا ، وأما قياسا على أن الذهب والورق نقد للناس الذي اكتتروه وأجازوه أئمانا على ما يتبايعون به في البلدان قبل الاسلام وبعده ( قال الشافعي ) وللتأنيب خبر غيره من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه وآله خبره وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا لتركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق اللذين هما الثمن عاما في البلدان على غيرها لأنه في غير معانيهما لا زكاة فيه ويصلح أن يشتري بالذهب والورق غيرهما من الثبر إلى أجل معلوم بوزن معلوم ( قال الشافعي ) وكان الياقوت والزبرجد أكثر ثمننا من الذهب والورق فلما لم يأخذ منهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بالأخذ منهما ولا من بعده علمناه وكان مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد من شيء استهلكه الناس لأنه غير نقد لم يؤخذ منهما ( قال الشافعي ) ثم كان ما نقلت العامة عن العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة مرة ( قال الشافعي ) وقال الله جل ثناؤه وآتوه حقه يوم حصاده فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه زكاة من نبات الأرض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره ( قال الشافعي ) وسن في الركاز الخمس قبل على أنه يوم يوجد لا وقت له غيره ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس ( قال الشافعي ) ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء وإن الزكاة في جميعها إلا في بعضها دون بعض ( قال الشافعي ) وفرض الله جل ثناؤه الحج على من يجد السبل فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن السبل الزاد والراحلة وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما سن وما يتقى المحرم من لبس النساء والشباب والطيب وأعمال الحج سواها من عرفة والمزمنة والرمي والحلاق

والطواف وما سوى ذلك ( قال الشافعي ) فلو أن أمرا لم يعلم لرسول الله عليه وسلم منهم كتاب الله إلا ما وصفنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله جملة وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال وما محل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدأ واستدل أنه لا تخالف له سنة أبدأ كتاب الله وإن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة بما وصفت من هذا مع ما ذكرت في سواء مع فرض الله من طاعة رسوله ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبدأ تبعاً لكتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإن يعلم أن عالمان روى عنه قولاً يخالف فيه شيئا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ولو علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله فإن لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحجج في مثل هذا لا قائمة على خلقه بما فرض من طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وإبان من موضعه الذي وضعه به من وجه ودينه وأهل دينه ( قال الشافعي ) قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلن أن يضعن حملن ( قال الشافعي ) وقال بعض أهل العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جمعت أن تكون حاملا متوفى عنها أتت بالعتدين معا كما أجدهما في كل فرضين جعلها عليها أتت بهما معا ( قال الشافعي ) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسبعة بنت الحارث ووضعت بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتزوجي دل هذا على أنه

العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور انما يريد به من لاجل به من النساء وان الحمل اذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف ان الله كان غفورا رحيما والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم الآية (قال الشافعي) فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن ماسى الله من النساء محرما يحرم وما سكنت عنه حلال بالصمت عنه ولقول الله وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان بيننا في الآية ان تحريم الجمع لمعنى غير تحريم الأمهات فكان ماسى الله حلالا لا حلالا وما سعى حراما حراما وما نهى عن الجمع بينه من الاختين كما نهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما دليل على أنه انما حرم الجمع وان كل واحدة منهما على الافراد حلال في الاصل وما سواهن من الأمهات والبنات والعمات والحالات محرمات في الاصل فكان معنى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم من سعى تحريمه في الاصل ومن هو في مثل حاله بالرضاع أن ينكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح (فان قال قائل) ما دل على هذا قبل فان النساء المباحات لا يحل ان ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح خمسة ففسخ النكاح ولا يحل منهن واحدة الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله جل ثناؤه وأحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح عمتها ولا خالتها بكل حال كما حرم الله أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والحالة داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به فلا يحل له نكاح امرأة

إذا فارق رابعة وكانت العمة إذا فورقت ابنة أخيها حلت (قال الشافعي) وقال الله لنيه صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا والحلم خنزير فأنه رجس أو فسقا أهل غير الله به (قال الشافعي) فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن لا يحرم على طاعم يطعمه أبدا إلا ما استثنى الله وهذا المعنى الذي إذا وجه رجل مخاطبا به كان الذي سبق إليه أنه لا يحرم غير مسمى الله محرما وما كان هكذا فهو الذي يقول له أظهر المعاني وأعما وأغلبها والذي لو احتملت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به إلا أن تأتي سنة للنبي صلى الله عليه وسلم تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فنقول هذا معنى ما أراد الله جل ثناؤه (قال الشافعي) ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة إلا بدلالة فيها أو في واحد منها ولا يقال لخاص حتى يكون الآية تحتل أن يكون أريد بها ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية ويحتمل قول الله جل ثناؤه قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه من شيء سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل عما كنتم تأكلون وهذا أولى معانيه به استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الحنثلي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف الآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وإنهن إذا بلغن أجلهن أن يقعن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا يجتنبه في العدة (قال الشافعي) وكان ظاهر الآية أن تمسك المعتدة في العدة عن

الازواج قطع مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل ان تمسك عن الازواج وان يكون عليها في الامساك عن الازواج امساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره بان عليها الامساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والامساك عن الازواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة (قال الشافعي) واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هر وامي سن فيما ليس فيه نص حكم الله عز وجل  
(باب العلل في الاحاديث)

(قال الشافعي) قال لي قائل فانا نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث مثلها في القرآن نصا وأخرى في القرآن مثلها جملة وفي الاحاديث مثلها منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى ليس فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم فتقولون ما نهى عنه حرام وأخرى فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى فتقولون نهى وأمره على الاختيار لا على التحريم ثم نجدكم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتكون بعضا فلا تقيسون عليه فاحجكم في القياس وتركه ثم تفترقون بعد فنكم من يترك من حديثه الشيء يأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف اسنادا منه (قال الشافعي) فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله بفرض الله طاعته عامة في أمره اتباعه

(وأما النسخة والمنسوخة) من حديثه فهي كما نسخ الله الحكم من كتابه بالحكم وكذلك غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنسخ بسنة وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي قبل هذا من إيضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة على أنها ناسخة ولا أنها منسوخة فكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي اللسان والدار فقد يقول القول عاما يريد به العام وعاما يريد به الخاص كما وصفت لك في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ويسئل عن الشيء فيجيب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر منقضا والخبر مختصرا والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عن الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسن في الشيء بسنته وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في نص معناه بعض فيحفظها حافظ آخر ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجامعه في معنى سنة غيرها لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافا وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبنا من جل أحكام الله ويسن السنة ثم ينسخها بسنته ولم ندع أن يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولمسكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض على التامخ أو علم المنسوخ لحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان لنا وصفت أمضى على ماسنه صلى الله عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته في تشعيبه على ماسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة وأجبه منه ولم يقل ما فرق

بين كذا وكذا لأن قول مافرق بين كذا وكذا فيها فرق بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعد وأن يكون جهل بما قاله أو ارتياها شرا من الجهل وليس فيه الا طاعة الله باتباعه ومالم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعد وأن يكون لم يحفظ متقصيا كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا ويغيب عنا من سبب تبينه ما علمنا في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الا وجدنا له وجها يحتمل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبا الى الاختلاف متكاملين فقصير الى الاثبات من الحديثين أو يكون على الاثبات منهما دلالة من كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو اقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة باحد ما وصفنا اما بما وافقه كتاب الله أو غيره من سنة أو بعض الدلائل وما انتهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو على التحريم حتى يأتي دلالة عنه صلى الله عليه وسلم على انه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) واما القياس على منن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما وجوه قال وماها قلت ان الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما سبق في قضائه ان يتعبد به وكما شاء لامعقب لحكمه فيما تعبد به بما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي له تعبد به به أو وجدوه في الخبر عنه ولم ينزل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خلقه فأوجب على اهل العلم ان يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع تفرعا كثيرا (والوجه الثاني) أن يكون أحل لهم شيئا بجملة وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجملة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون عليه الا على اقل الحرام لان الاكثر منه حلال والقياس على الاكثر أولى ان يقاس عليه من الاقل وكذلك ان حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان

فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم التخفيف في بعضه (قال الشافعي) وأما القياس فانما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار (قال الشافعي) وأما ان تخالف حديثا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتا عنه فارجو أن لا يؤخذ ذلك علينا ان شاء الله وليس ذلك لاحد ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لانه عمد خلافها وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي) فقال لي قائل فمثل لي كل صنف مما وصفت مثالا تجمع لي فيه الآيتان على ما سألت عنه بأمر ولا تكثروا علي فانساء وابدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذكر منها شيئا مما معه القرآن وان كررت بعض ما ذكرت (قال الشافعي) قلت له كان أول ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لاحد أن يصلي الا إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم الى أن حول عنه فالحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا مع ابائته لك التامس والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا من منعه حوله الله جل ثناؤه عنها الى غير ما من أخرى يصير إليها الناس بعد التي حول عنها لئلا يذهب على عامتهم التامس فيثبتون على على المنسوخ ولئلا يشتهب على أحد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فيكون في الكتاب شيء يراه بعض من جهل اللسان أو العلم بموقع السنة مع ذلك الكتاب وابائتها معانيه ان الكتاب ينسخ السنة (قال الشافعي) وقال أفيمكن



ان تخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك ان الله جل ثناؤه أقام على خلقه الحجة من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة لازمة فتسحق ولا يبين ناسخها وانما يعرف الناسخ بالآخر من الامرين وأكثر الناسخ في كتاب الله انما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن ان تنسخ السنة بقرآن الا أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة تنسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة على من أقام الله عليه الحجة من خلقه قال أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة تحتل ان تبين عن القرآن وتحتمل أن تكون بخلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن ( قال الشافعي ) قلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أنزل اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للمعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد به الخاص وخصوصا يراد به العام وفرضا جملة ويبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن سنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة الا تبعا لكتاب الله بمثل تنزيله أو مبينة معنى ما أراد الله وهي بكل حال متبعة لكتاب الله قال أفترى جدي الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله جل ثناؤه فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله كيف الصلاة وعددها ومواقفها وسنتها وفي كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها وكيف عمل الحج وما يجنب فيه ونياح قال وذكرت له قول الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت مرقته ربع دينار فصاعدا والجلد على الحرين البكرين البالغين دون الثيين.

الحرين والملوكين دلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الله أراد بها الخاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على السراق والزناة فقال فهذا عندي كما وصفت أفتجد حجة على من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فما وافقه فاننا قلته وما خالفه فلم أقله ( قال الشافعى ) فقلت له ما روى هذا أحدثت حديثه فى شيء صغر ولا كبر فيقال لنا كيف أثبت حديث من روى هذا فى شيء وهذه أيضا رواية منقطعة من رجل مجهول ونفى لا تقبل مثل هذه الرواية فى شيء قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية فيما قلتم فقلت له نعم أخبرنا سيفيان بن عيينة قال أخبرنى سالم أبو النصر أنه سمع عبيد الله بن أبى رافع يحدث عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه لامر من امرى مما امرت به او نهيت عنه فيقول لا ادرى ما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه ( قال الشافعى ) فقد ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الناس ان يردوا امره بفرض الله عليهم اتباع امره صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعى ) فقال فابن لى جملا اجمع لك اهل او أكثرهم عليها من سنة مع كتاب الله يحتمل ان تكون السنة مع الكتاب دليلا على ان الكتاب خاص وان كان ظاهره عاما فقلت له بعض ما سمعتنى حكيت فى كتابى هذا قال فاعد منه شيئا قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الى قوله كتاب الله عليكم واحل لكم ما وراء ذلكم ( قال الشافعى ) فذكر الله من حرم ثم قال واحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا فى اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولذاها مبنية عامة وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد فلا نعلم أحدا رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأهوية فقال أفحتمل ان يكون هذا الحديث عندك خلافا لشيء من ظاهر الكتاب قلت لا ولا

غيره قال فامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ماوراء ذلكم قلت ذكر تحريم من هـ حرام بكل حال مثل الام والبنات والاخت والعمة والحالة وبناات الاخ وبناات الاخت وذكر الله من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجميع بينه وبن اصل كل واحدة منهما مباحا على الانفراد قال وأحل لكم ماوراء ذلكم يعنى بالحال التى أحلها به ألا ترى الى قوله وأحل لكم ماوراء ذلكم يعنى ماأحل به لأن واحدة من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولا أنه يجوز نكاح خامسة على أربع ولا جمع بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه ( قال الشافعى ) وذكرت له فرض الله فى الوضوء ومسح النى صلى الله عليه وسلم على الخفين وما صار اليه أكثر أهل العلم من قبول المسح فقال أيمخالف المسح شيئا من القرآن قلت لا تخالفه سنة بحال قال فما وجهه قلت له لما قال الله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الآية دلت السنة على أن كل من كان على طهارة مالم يحدث فقام الى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض فكذلك دلت السنة على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضىء لا خفى عليه لبسهما فأمل الطهارة وذكرت له تحريم النى صلى الله عليه وسلم كل ذى ناب من السباع وقد قال الله جل ثناؤه قل لا اجذفوا وحى الى محرم على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا الآية ثم سئى ما حرم فقال فما معنى هذا قلنا معناه قل لا أجد فيما أوحى الى محرم ما ما كنتم تأكلون الا أن يكون ميتة وما ذكر بعدها فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون الا ما سئى الله ودلت السنة على أنه إنما حرم عليكم ما كنتم تحرمون ولقول الله جل ثناؤه ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ( قال الشافعى ) وذكرت له قول الله جل ثناؤه وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعا منها الدنانير بالدراهم الى أجل وغيرها خرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله

عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله قال خذلى معنى هذا باجمع  
منه واخصر ( قال الشافعى ) فقلت له لما كان فى كتاب الله دلالة على أن  
الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم موضع الابانة عنه وفرض على خلقه  
اتباع أمره فقل وأحل الله البيع وحرم الربا فانما يعنى أحل الله البيع اذا  
كان على غير ما نهى الله عنه فى كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
وكذلك قول الله وأحل لكم ما رواء ذلك مما أحله به من النكاح وملك اليمين  
فى كتابه لا انه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربى ( قال الشافعى ) وقلت له  
لو جاز أن يترك سنة ما ذهب اليه من جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك  
ما وصفنا من المسح على الخفين وإباحة كل ما لزمه اسم بيع وإحلال أن يجمع بين  
المرأة وعمتها وأختها وإباحة كل ذى ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال من  
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع من لم تبلغ سرقة ربع دينار فصاعداً قبل  
التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لزمه اسم سرقة  
قطع ولجاز أن يقال انما سن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم على الثيب حتى  
نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة فجلد البكر  
والثيب ولا ترجمه وان يقال فى البيوع التى حرم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انما أحرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم الربا كانت  
حلالاً والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيحل فيقول أتقضى أو ترى  
فيؤخر عنه ويزيده فى ماله وأشياء لهذا كثيرة ( قال الشافعى ) فن قال هذا  
القول كان مغطلاً لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل بمن  
قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا وصفت ومن خالف ما قلت  
فيها فقد جمع الجهل فى السنة والخطأ فى الكلام فيما يحتمل قال فاذا كرر سنة  
نسخت بسنة سوى هذا قال فقلت له السنن النسخة والمنسوخة مفرقة فى  
مواضعها وان رددت طالت قال فيكفى منها بعضها فاذا كرر مختصراً بينا ( قال  
الشافعى ) فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن

عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة ابنة عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الاضحى في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدابة التي دفت حضرة الاضحى فكلوا وتصدقوا وادخروا ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث ( قال الشافعي ) وأخبرني الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول انا لنذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة ( قال الشافعي ) فهذه الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا سمع النهي من النبي صلى الله عليه وسلم وان النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على ان الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك كنا نهبط بلحوم الضحايا البصرة يحتمل ان يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها

فتزود بالرخصة ولم يسمع نبيا أو سمع الرخصة والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول فيه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي) فلما حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنه نهى عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافعة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم والاحلال فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم أن يصبر إليه (قال الشافعي) وحديث عائشة من أبين ما يوجد في الناسخ والمنسوخ من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيئا كان أولا ولا يحفظ آخره ويحفظ آخره ولا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعدها فالامساك والاكل والصدقة من لحوم الضحايا إنما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فإذا دفت الدافعة ثبت النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافعة الرخصة ثابتة بالاكل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل أن يكون النهي عن ادساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك الانسان من ضحيته ما شاء ويتصدق بما شاء (باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها أيضا كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالا أو

ربكنا ( قال الشافعي ) فلاحكي أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا أوركبانا استدلتنا على انه لم يصل صلاة الخوف الا بعدها اذ حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى خرج وقت عامتها وحكي ان ذلك قبل نزول صلاة الخوف ( قال الشافعي ) فلا تؤخر صلاة الخوف بحال أبدا عن الوقت ان كانت في حضر أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلي بما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف ان مالكا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا الانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم ( قال الشافعي ) أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غنيم عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ( قال الشافعي ) وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا بهذا دونه لانه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكايده العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الاحاديث لان ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

( باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ )

( قال الشافعي ) قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها ( قال الشافعي ) فكان حد الزانيين بهذه الآية الحبس والاذى حتى أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الامام

أحسن فان أتين بنماشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فنسخ  
الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله في الاماء فعليهن نصف  
ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المالك والاحرار في الزنا  
وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم  
لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على تمس المرجوم برجمة  
واحدة وبالف واكثر فلا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى  
بالرجم على نصف النفس ( قال الشافعي ) ويحتمل قول الله في سورة النور  
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان يكون على جميع الزناة  
الاحرار وعلى بعضهم دين بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
باني هو وأمي على من أريد بالمائة جلدة ( قال الشافعي ) أخبرنا عبد الوهاب  
الثقفي عن يونس ابن عبيد عن الحسين عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر  
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ( قال الشافعي )  
فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا  
أول ما حد به الزناة لان الله يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا  
( قال الشافعي ) ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عز ولم يجلدوه وأمرأة  
الاسلمى ولم يجلدوها فدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الجلد  
منسوخ عن الزانيتين الثيبين ( قال الشافعي ) ولم يكن بين الاحرار في الزنا  
فرق الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به ( قال الشافعي ) وإذا كان  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد  
مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانيتين وحدا  
بعد الحبس وان كل حد حده الزانيتين فلا يكون الا بعد هذا اذا كان هذا أول  
حد الزانيتين ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني أنهما أخبرا أن رجلا



اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقهما اجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله واثنان لى ان أتكم قال تكلم قال ابنى كان عسيفا على هذا فغزى بامرأته فأخبرت ان على ابنى الرجم فاقتديت منه بمائة شاه وبجارية لى ثم انى سألت أهل العلم فأخبرونى أن على ابنى مائة جلدة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي تقضى يده لا قضين بينكما بكتاب الله اما غنمك وجاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر انيسا الاسلى أن يأتى امرأة الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها (قال الشافعى) أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن بن عمر أن النبی صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا (قال الشافعى) فثبت جلد المائة والنبي على البكرين الزانيين والرجم على الثيبين الزانيين وان كانا بمن أريد بالجلد فقد نسخ عنهما الجلد مع الرجم وان لم يكونا أريد بالجلد وأريد به البكران فهما مخالفان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله وهذا أشبه معانيه وأولاها به عندنا والله اعلم

﴿ باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ ﴾

(قال الشافعى) أخبرنا مالك بن أنس عن بن شهاب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجحش شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا قلنا انصرف قال اما جعل الله الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعون (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيته وهو شاك فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فاشاز اليهم ان اجلسوا قلنا انصرف اليهم قال فلما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا

فصلوا جلوسا (قال الشافعي) وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس مفسرا واضح من تفسير هذا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخرا أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت تجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبه تأخذ (قال الشافعي) وذكر إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياما (قال الشافعي) فلما كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدللنا على ابن امره الأول الناس بالجلوس في سقطته عن القمرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الامام وكان في ذلك دليل على ما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاقها المصلي وقاعد إذا لم يطق وإن ليس للطبق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قياما مع أنها ناسخة لسنة الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصحيح قاعدا والامام قائما هكذا تقول يصلي الامام جالسا ومن خلفه من الاصحاء قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو استخلف غيره كأن حسنا وقدم بعض الناس وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطعا عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا يثبت بمثله حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعدى جالسا (قال الشافعي) ولهذا اشبه في السنة من

الناسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك له اشباه في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في كتاب احكام القرآن والسنة في مواضعها ( قال الشافعي ) قال فاذا ذكر من الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجة فيما ذهبت اليه منها دون ما تركت ( قال الشافعي ) فقلت له فقد ذكرت قبل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصعب بطائفة خلفه وطائفة في غير صلاة بازاء العدو فصلى بالذين معه ركعة واتموا لانفسهم ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليهم ثم ثبت جالسوا وتموا لانفسهم ثم سلم بهم ( قال الشافعي ) وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي وراه فكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بها الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فقصوا معا ( قال الشافعي ) وروى ابو عياش الزرقاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم عسفان وخالدا بن الوليد بينه وبين القبلة فصعب بالناس معه معا ثم ركع وركعوا معا ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسته طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوا ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قريبا من معنى هذا الحديث ( قال الشافعي ) وقد روى ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فقال لي قاتل وكيف صرت الى الاخذ بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها ( قال الشافعي ) فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة قال وما هو قلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيدا في صحراء واسعة لا يطعم به لقلة من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاعلب منه

انه مأمون على أن يحمل عليه ولو جل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود اذا كان لا يغيب عن طرفه فاذا كانت هذه الحال بقلة العدو وبعده وان لا حائل دونه يستره لما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا ( قال الشافعي ) فقال قد عرفت ان الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا لاختلاف الحالين فكيف خالفت حديث ابن عمر فقلت له رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خوات ابن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقريب من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير لما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات متقدما للصحية والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم صحبتته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبه بمعنى كتاب الله قال فابن يوافق كتاب الله قلت قال الله جل ثناؤه واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم قرأ الى وخذوا حذركم وقال فاذا اطمأننتم فاقموا الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يعنى والله اعلم فاقموا الصلاة بما كنتم تصلون في غير الخوف ( قال الشافعي ) فلما فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الامن حيطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم مرة فتعقبنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه واخرى أن يتكافأ الطائفتان فيه وذلك ان الطائفة التي تصلى مع الامام أولا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير صلاة كان متفرغا من فرض الصلاة قائما وقاعدا ومنحرفا يميننا وشمالا وحاملا ان حمل عليه ومتكلما ان خاف عجلة من عدوه ومقاتلا ان أمكنته فرصة غير محول بينه وبين هذا في الصلاة ويخفف الامام بمن معه الصلاة اذا خاف حملة العدو بكلام الحارس ( قال الشافعي ) وكان الحق للطائفتين معا سواء فكانت الطائفتان في حديث خوات بن جبير سواء تحرس كل واحدة من الطائفتين الاخرى

والحارسة خارجة من الصلاة فتكون الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة التي حرستها مثل الذي أخذت منها فخرستها خلية من الصلاة فكان هذا عدلا بين الطائفتين ( قال الشافعي ) وثان الحديث الذي يخالف حديث خوات على خلاف الحذر تحرم الطائفة الاولى في ركعة ثم تتصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعا لاحراس لهما لانه لم يخرج من الصلاة الا الامام وهو وحده لا يغني شيئا فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المسكيدة وقد أخبرنا الله أنه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظر الامل دينه لان ينال منهم عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من الآخرة مثل ما أخذت منها ووجدت الله تبارك وتعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا على واحدة من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الامام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم سواء ( قال الشافعي ) وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه ( قال الشافعي ) فقال فهل للحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن تصلي صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيفما تيسر لهم وبقدر حالاتهم وحالات العدو اذا أكموا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها مجزئة عنهم ( باب وجه آخر من الاختلاف )

( قال الشافعي ) فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات لله فبأى التشهد أخذت قلت أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله

الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال الشافعي) فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من قهنا صغارا ثم سمعناه باسناده وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع أسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقته أثبت عندنا منه وإن كان غيره ثابتا وكان الذي نذهب اليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى إلينا من حديث أصحابنا حديث تثبته عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا اليه وكان أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا التشهد كما يعلنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (قال الشافعي) فان قال قائل فإنا نرى الرواية اختلقت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله عنها عن أبيها وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء الا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يرد بعضهم الشيء على بعض (قال الشافعي) فقلت له الامر في هذا بين قال فأبنته لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فعليه جوه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلة جعل يعلمه الرجل في نفسه والآخر في حفظه وما أخذ حفظا فأكثر ما يحترس فيه منه أحالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف شيء من كلامه. يحيل المعنى فلا يسمع اجالته فليعلم النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ. اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلف تشهده انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى ما حضرهم فاجيز لهم قال أفتجد شيئا يدل على أجازة ما وصفت فقلت نعم قال لومة

هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول سمعته هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرؤوها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأ فيها فكنت أن أعجل عليه ثم أمهله حتى أنصرف ثم ليته بردائه فجئت به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ فيها فقال للرسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه (قال الشافعى) فاذا كان الله جل ثناؤه لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ منه قد يزل ليحل لهم يعنى قراءته وان اختلف اللفظ فيه مالم يكن فى اختلافهم احواله معنى كان ماسوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه وكل مالم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ فيه لا يحل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت أناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوا الى فى المعنى واختلفوا فى اللفظ فقلت لبعضهم ذلك فقال لا بأس مالم يحل المعنى (قال الشافعى) فقال ما فى التشهد الا تعظيم الله وانى لا رجوان يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل هذا كما قلت يمكن فى صلاة الخوف فيكون اذا جاء بكال الصلاة على أى الوجوه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اجزأه اذا خالف الله جل ثناؤه بينها وبين ماسواها من الصلوات قال ولكن كيف صرت الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد دون غيره قلت لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صحيحا كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله) (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن نافع عن أبى سعيد الخدرى ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نينا صلى الله عليه وسلم إلينا وعهدنا إليكم ( قال الشافعي ) وروى عثمان بن عفان عن عباد بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا زيادة في الذهب بالذهب يدا بيد ( قال الشافعي ) فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمثل معناها الا كبار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر المفتين بالبلدان ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الربا في النسيئة ( قال الشافعي ) فأخذ بهذا ابن عباس وقرن أصحابه المسكين وغيرهم ( قال الشافعي ) فقال لي قائل إن هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله قلت قد يحتل خلافاً وموافقاً قال وبأى شيء يحتل موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن النصفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالخطئة أو ما اختلف جنسه متفاضلاً يدا بيد فقال إنما الربا في النسيئة أو تكون المسألة سبقته بهذا وأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسألة أو شك فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة واحتل موافقتها لهذا ( قال الشافعي ) فقال لي فلم قلت يحتل خلافاً قلت لأن ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدايد إنما الربا في النسيئة ( قال الشافعي ) فقال فما الجبلة إن كانت الأحاديث قبله مخالفة في تركها إلى غيره فقلت له كل



واحد ممن روى خلاف أسامة بن زيد وان لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة فليس به تقصير عن حفظه وعثمان وعبادة بن الصامت أشد تقدما بالسنن والصحبة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من رواية الحديث في دهره . ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينقى عنه الغلط من حديث واحد كل حديث الاكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى ان يصار اليه عندنا من حديث واحد ( باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف ) ( قال الشافعي ) أخبرنا بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بصلاة الفجر فان ذلك أعظم للاجر أو أعظم لاجوركم ( قال الشافعي ) أخبرنا بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفن احد من الغلس ( قال الشافعي ) وذكر تغليس النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا بمعنى حديث عائشة ( قال الشافعي ) قال لي قاتل نحن نرى ان يسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى ان جائزا لنا اذا اختلعا الحديثان ان نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة ( قال الشافعي ) قلت له ان كان مخالفا لحديث عائشة فكيف الذي يلزمنا وإياك أن نصير الى حديث عائشة دونه لان أصل ما بنى نحن وأتم عليه ان الاحاديث اذا اختلفت لم نذهب الي واحدتها دون غيره الا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا اليه أقوى من الذي تركنا قالوا ذلك السبب ( قلت ) أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب الله فاذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الصحة ( قال ) هكذا نقول ( قلت ) فان لم يكن فيه نص في كتاب الله كان أولاها ما بنا الا ثبت منهما وذلك ان يكون من رواه أعرفه

استادا وأشهر بالعلم والحفظ له من الاملاء أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا إليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجه فيكون أكثر أو بالتحفظ من الأقل أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بما سواهما من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح في القياس والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) لحديث عائشة أشبه بكتاب الله لأن الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فإذا حل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلوة وهو أيضا أشهر رجلا بالفقهاء وأحفظ ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأي سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخر عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئا والعفو لا يحتمل الامنيين عفوا عن تقصير أو توسعوا التوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها اذ لم يؤمر بترك ذلك لغير التي وسع في خلافها (قال) وماتريد هذا (قلت) اذا لم يؤمر بترك الوقت الاول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أى الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يحمله عالم أن تقديم الصلاة في أول وقتها أولى بالفضل لما يعرض للادميين من الاشغال والنسيات والعلل التي لا تجعله بالعقول وهذا أشبه بمعنى كتاب الله (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول وقتها كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيها ونجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتججيله اذا أمكن لما يعرض للادميين

من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجلبها العقول. وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم مثبت ( قال الشافعي ) فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دخلوا في الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسفرين باطالة القراءة ( فقلت ) له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لافي الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغلسا فخالفت الذي هو أول بك أن تصير اليه بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتهم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج مسفرا او يوجز القراءة فخالفتهم في الدخول وما احتججت به من طول القراءة وفي الاحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغلسا ( قال الشافعي ) فقال أفتد خبر رافع يخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأى شيء يوافقه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة واخبر بالفصل فيها احتمل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال اسفروا بالفجر يعنى حتى يتبين الفجر الآخر معترضا ( قال ) افيحتمل معنى غير ذلك ( قلت ) نعم يحتمل ما قلت وما بين ما لنا وقلت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار ( قال ) فاجعل معناكم أولى من معنانا ( قلت ) بما وصفت لك من الدليل وبان النبي صلى الله عليه وسلم قال هما فجران فاما الذي كانه ذنب السرحان فلا يحمل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيحل الصلاة ويحرم الطعام يعنى على من أراد الصيام

( باب وجه آخر مما يعد مختلفا )

( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستديروها بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت نحو القبلة فنحرف ونستغفر الله ( قاله )

( الشافعي ) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه قال يقول ان اناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم علا لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته ( قال الشافعي ) أدب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم أولا أكثرهم في المأزله فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستديروها السعة الصحراء وخفة المؤنة عليهم أسعة مذاهبهم عن أن يستقبل القبلة أو يستديرها الحاجة الانسان من غائط أو برل ولم يكن لهم مرتفق في استقبال القبلة ولا استدبارها أوسع عاينهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن مصلى يرى عوراتهم مقبلين ومدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمروا بان يكرموا قبلة الله ويستروا العورات من مصلى ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه معانيه والله اعلم ( قال الشافعي ) وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في صحراء لغائط أو بول لثلا يتغوط أو يبال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أدى للمصلين اليها ( قال الشافعي ) فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبل القبلة أو مستدبرتها والتي يكون فيها المذهب لحاجته مستترا فقال بالحديث جملة كما سمعته جملة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به عن عمومهم وجملة حتى يجد دلالة يفرق بها فيه ( قال الشافعي ) ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس لحاجته وهي إحدى القبلتين واذا استقبله استدبر الكعبة انكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستديرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن

لا ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نسمع فيما نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء فينشق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قبله عنه وقال به وإن لم يعرف حيث يتفرق لم يفرق بين من لا يعرف الأدلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا منها لما لم نذكر (باب وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهي عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هم منهم أباحة لقتلهم وإن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب (قال الشافعي) وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في عمرته الأولى قد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في سنها وإن كان في عمرته الآخرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم (قال الشافعي) ولم نعلمه صلى الله عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وإنما معنى نهى عندنا والله أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قصدهم بقتلهم وهم يعرفون متميزين عن أمر بقتله منهم ومعنى قوله هم

عنهم انهم يجمعون خصلتين ان ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار واذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين فالعلم يحيط ان البيات والغارة اذا أحل بإحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتمتع أحد أو اغار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم والكفارة والعقل والقود عن أصحابهم اذا أصبح له أن يبيت ويغير وليست لهم حرمة الاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفا بهم وانما نهى عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفرا فيعملوا به وعن قتل النساء لانه لا معنى فيهن لقتال وانهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى (قال الشافعي) فان قال قائل فأين هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان قال أفتجد ما تشده به غيره ويشبهه من كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا فان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم ينسبكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة (قال الشافعي) فأوجب الله بقتل المؤمن خطأ الدية وتحرير رقبة وفي قتل ذى الميثاق الدية وتحرير رقبة اذا كانا معا ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معا وكان المؤمن في الدار غير الممنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة باتلافه ولم يجعل فيه الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين لا ممنوعين بايمان ولا دار لم يكن فيهم عقل ولا قود ولادية ولا مأثم ان شاء الله ولا كفارة (قال الشافعي) فقال فاذا ذكر وجوها من الاحاديث المختلفة عند بعض الناس ايضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى

الجمعة فليغتسل (قال الشافعي) فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل يوم الجمعة واجبا وامره بالغسل محتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة الا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغسل ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقذت من السوق فسمعت النداء فما زدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسعى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضى الله عنه (قال الشافعي) فلما حفظ عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل وعلم أن عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه فلما لم يترك عثمان الصلاة لترك الغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لأن عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل ولا عثمان اذ علما أنه إذا كره لترك الغسل وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل إلا بالغسل باوصفتنا على الاختيار (قال الشافعي) وروى البصريون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون بهياتهم قليل لهم لو اغتسلتم

(باب النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)  
 (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب  
 أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 (قال الشافعي) فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على أن  
 نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر  
 أن حراما أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يبتدىء الخطبة إلى أن يدعها  
 (قال الشافعي) وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة  
 أخيه يحتمل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه  
 السبب الذي له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فادى بعضه دون بعض أو  
 شكا في بعضه فسكتا عما فيه منه فيكون صلى الله عليه وسلم سئل عن  
 رجل يخطب امرأة فرضيته وأذنت في نكاحه فخطبها أرجع عندها منه فرجعت  
 عن الأول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذا الحال  
 وقد يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا ينكحها من رجعت له  
 فيكون هذا فساداً عليها وعلى مخاطبها الذي أذنت في نكاحها فإن قال  
 قائل لم صرت إلى أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على  
 خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فإن قال فأين هي قيل له  
 إن شاء الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها وأمرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال إذا حللت فأذني قالت  
 فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك  
 لا مال له انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فكنحته  
 فجعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبطت به (قال الشافعي) فبهذا قلنا ودلت



سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة فاطمة على أسامة بعد اعلامها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان معاوية وأبا جهم خطباها على أمرين أحدهما أن التي صلى الله عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطباني الا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينههما ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك وخطبها على أسامة بعد خطبتهم فاستدلنا على أنها لم ترض ولو رضيت واحدا منهما أمرها أن تتزوج من رضيت وان اخبارها اياه بمن خطبها انما كان اخبارا عن لم تاذن فيه ولعلها استشارة له ولا يكون لها أن تستشيريه وقد أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استدللنا على ان الحالة التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حاله تفرق بين خطبتها حتى يحل بعضها ويحرم بعضها الا اذا أذنت للولي ان يزوجه فكان لزوجه أن تزوجه الولي ان يلزمها التزويج وكان عليه ان يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك لحالها واحدة وليس لوليها ان يزوجه حتى يأذن فركونها وغير ركونها سواء فان قال قائل فانما راكنة مخالفة لحالها غير راكنة فكذلك هي لو خطبت فتمت الخطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشتمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تركن فكانت حالها التي تركت فيها تشتمه مخالفة لحالها التي شتمته فيها وكانت في هذه الحال أقرب الى الرضا ثم تثقل حالتها قبل الركون الى منازل بعضها أقرب الى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله اعلم الا ما وصفت من أنه نهى عن الخطبة بعد اذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائز فأما ما لم يجوز أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء والله أعلم

( باب انتهى عن معنى أوضح من معنى قبله )

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يقتربا الا بيع الخيار ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ( قال

(الشافعي) وهذا معنى يبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وان نيه على ان يبيع الرجل على بيع أخيه أما هو اذا تبايعا على ان يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه وذلك انهما لا يكونان متبايعين حتى يعقد البيع معا فلو كان البيع اذا عقدها لزم كل واحد منهما ما ضر البائع ان يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد يتم بيعه لسلعته ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاء آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير أشبه ان يفسخ البيع اذا كان الخيار له قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينه وبين بيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على احدهما فهذا وجه النهي عن ان يبيع الرجل على بيع أخيه لانه لا وجه له غير ذلك الا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدنانير لم يضر البائع الاول لانه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم احدكم على بيع أخيه فان كان ثابتا ولست أحفظه ثابتا فهو مثل لا يخطب احدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه اذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبيع لزمه فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له فان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فيمن يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الاول حتى طلب أخيه الزيادة

(باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره)  
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن أبي عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقهما ثم اذا استوت قاربها  
 فاذا زالت فارقهما ثم اذا دنت للغروب قاربها فاذا غربت فارقهما ونهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات ( قال الشافعي )  
 فاحتمل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات  
 معنيين أحدهما وهو أعمهما ان يكون الصلوات كلها لو اجبها الذي نسي ونيم  
 عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات لا يكون لاحد أن يصلي  
 فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم صلاة قبل  
 دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض  
 فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في  
 وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والآخر ما تقرب الى الله جل ثناؤه بالتنقل  
 فيه وقد كان للمتنقل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع  
 في السفر اذا كان المراكبا فيصلي المكتوبة بالارض ولا يجزئه غيرها  
 والنافلة راكبا متوجها حيث شاء ويتفرقان في الحضر والسفر ولا يكون لمن  
 أطلق القيام ان يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة ( قال  
 الشافعي ) فلما احتمل المعنيين وجب على اهل العلم ان لا يحملوها على خاص  
 دون عام الا بدلالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع علماء المسلمين  
 الذين لا يمكن ان يجمعوا على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال  
 الشافعي ) وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو على  
 الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه بما وصفت أو باجماع المسلمين على انه  
 باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عنه  
 ويطيعونه في الامرين معا ( قال الشافعي ) اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن  
 عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الاعرج يحدثونه عن ابي هريرة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع

الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ( قال الشافعي ) فالعلم يحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد صليهما في وقتين يجمعان تحريم وقتين ذلك انهما صليا بعد الصبح والعصر مع بزوغ الشمس ومعها وهذه أربعة أوقات منهي عن الصلاة فيها ( قال الشافعي ) فلما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلين في هذه الاوقات مدركين لصلاة الصبح والعصر استدلتنا على ان نهي عن الصلاة في هذه الاوقات عن النوافل التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المردم مدركا لصلاة في وقت نهى فيه عن الصلاة ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله يقول أقم الصلاة لذكري ( قال الشافعي ) وحدث انس بن مالك وعمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث ابن المسيب وزاد أحدهما أو نام عنها ( قال الشافعي ) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبره عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الاوقات يدعها فيه بعد ذكرها ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير المكي عن عبد الله باباه عن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئا فلا يمن أحد أطاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهاره ( قال الشافعي ) أخبرني عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه وزاد يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث ( قال الشافعي ) فأخبر جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأباحة الطواف بالبيت والصلاة له في أى ساعة ماشاء الطائف والمصلي وهذا بين انه انما نهى عن المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فاما ما لزم فلم يفته عنه بل أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون

على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لأنها لازمة (قال الشافعي) وقد ذهب بعض اصحابنا الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فاتاخ فصلى فيها عن الصلاة للطوف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يزم من الصلاة (قال الشافعي) فإذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف قائما تركها لأن ذلك له ولأنه لو أراد منزلا بذى طوى لحاجة الانسان كان واسعا له ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهى جملة عن الصلاة فضرب المنكسر عليها بالمدينة بعد العصر ولم يسمع ما يدل على أنه إنما نهى عنها للمعنى الذى وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى الذى نهى عنه والمعنى الذى ابيحت فيه أن اباحتها بالمعنى الذى اباحتها فيه خلاف المعنى الذى نهى فيه عنها كما وصفت مما روى عن علي ابن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى عن امساك لحوم الضحايا بعد الثلاث اذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى (قال الشافعي) فان قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدري كما صنع عمر بن الخطاب فلنا والجواب فيه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعاه فلنا نعم ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النهى من النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى ركعتين قبل ان تطلع الشمس (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمار الدهني عن أبي سعيد ان الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى (قال الشافعي) وإنما ذكرنا تفرق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا ليستدل من عليه على ان تفرقهم فيما يرسل الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون الا على هذا المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم أو تأويل تحتمله السنة أو ما أشبه ذلك مما

قد يرى قائله له فيه غدرا ان شاء الله ( قال الشافعي ) واذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمر يخالف أمره ( باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله )

( قال الشافعي ) أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابة والمزابة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود ابن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يستل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ينقص الرطب اذا ييس فقالوا نعم فنهى عن ذلك ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخرصها ( قال الشافعي ) أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا ( قال الشافعي ) فكان بيع الرطب بالتمر منها عنه لسهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص اذا ييس وقد نهى عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المعقب من نقصان الرطب اذا ييس كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذا كان النقصان مغنيا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والاخر المزابة وهو بيع ما يعرف كيلا بما يحمله كيلا من جنسه فكان منها عنه لمعتدين فلما رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه أولم يكن النهي عنه عن المزابة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

( باب وجه يشبه المعنى الذى ذبله )

( قال الشافعى ) أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريح عن عطاء بن أبى رباح عن صفوان بن موهب انه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفى عن حكيم بن حزام انه قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنبا أو لم يبلغنى أو كما شاء الله من ذلك انك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه ( قال الشافعى ) أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح قال أخبرنى عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن عبد الله بن عصمة الجشمى عن حكيم بن حزام انه سمعه منه عن النبی صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعى ) أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبى قیسمة عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهائى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندى ( قال الشافعى ) يعنى ما ليس عندك وليس بمضمون عليك . ( قال الشافعى ) أخبرنا ابن أبى عیثة عن ابن أبى نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبى المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون فى التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ( قال الشافعى ) وحفظى . وأجل معلوم وقال غيرى قد قال مقلد وقال أو الى أجل معلوم ( قال الشافعى ) فكان نهى النبی صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل معنيين . أن يبيع ما ليس بحضوره يراه المشتري لما يراه البائع عند تباعهما فيه ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده بما ليس يملك بعينه فلا يكون موصوفا مضموتا . على البائع يؤخذ به ولا فى ملكه فيلزمه أن يسلمه اليه بعينه وغير هذين المعنيين فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو الى أجل معلوم دخل فى هذا بيع ما ليس عند المرء حاضرا ولا مملوكا حين باعه ولما كان هذا مضمونا على البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الاجل دل على انه انما نهى عن بيع عين الشيء الذى ليس فى ملك البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهى عن بيع العين الغائبة كانت

في ملك الرجل أوفى غير ملكه لأنها قد تهلك وتقص قبل أن يراها المشتري  
 (قال الشافعي) وكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم باني هو وإي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة  
 دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يميزوا الخبرين على وجوههما ما وجد والامضاتهما وجها ولا يعدونهما  
 مختلفين وهما مختلفان أن يميزا وذلك أنه إذا أمكن فيهما أن يميزا معا أو وجد  
 السبيل إلى امضاتهما ولم يكن واحد منهما بأوجب من الآخر ولا ينسب  
 الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجه يميزان فيه معا إنما المختلف ما لم يميز  
 أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله  
 وهذا يحرمه (قال الشافعي) فقال فصف لي جماع نهى الله جل ثناؤه ثم نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عما لا تبقى منه شيئا (قال الشافعي) فقلت له يجمع نهي  
 صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي نهى عنه محرما لا يحل  
 إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا فالنهي محرم لا وجه له غير  
 التحريم الآن يكون على معنى ما وصفت قال فصف هذا الوجه الذي بدأت  
 بذكره من النهي بمثل يدل على ما كان بمثل معناه (قال الشافعي) فقلت له  
 كل النساء محرمات الفروج إلا واحد من المعنيين التكاح أو الوطء بمالك المين  
 وهما المعنيان اللذان أذن الله فيهما وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف  
 التكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه وليا وشهودا ورضا من  
 المتكوحة الثيب وسنته في رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج  
 لا فرق بينهما (قال الشافعي) فإذا جمع التكاح أربعة رضا المروجة الثيب  
 والمتزوج وأن يزوج المرأة وليها بشهود حل التكاح إلا في حالات ساد كرها أن  
 شاء الله تعالى وإذا نقص واحد من هذا كان التكاح فاسدا لأنه لم يؤت به كما



سن رسول الله صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سعى صداقا كان أحب إلى ولا يفسد النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) . وسواء في هذا المرأة الشريفة والدينية لأن كل واحدة منهما فيما تحل به وتحرم ويجب لها وعليها من الحلال والحرام والممود سواء (قال الشافعي) . والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينه عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء فإن النكاح مفسوخا بنهي الله عز وجل عنه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بحالات نهى عنها فذلك مفسوخ . ذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما وإن ينكح الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين: النبي صلى الله عليه وسلم أن انتهاء الله به إلى أربع حظرا عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أو أن تنكح المرأة في عدتها (قال الشافعي) فكل نكاح كان من هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح (قال الشافعي) فنحن نفسخ هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسخنا به مانه عن ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنها فتجيز بعد فلا يجوز لأن العقد وقع منها عنه (قال الشافعي) ومثل هذا مانه عنه النبي صلى الله عليه وسلم من يوع الفرر وعن يوع الرطب بالتمر إلا في العراية وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أصل ما لكل امرئ . محرم غلى غيره إلا بما أحل به وما أحل من البيوع مالم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الله عليه وسلم فلا يكون مانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع محلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لآخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنهى عنه تحلا محرما ولا تحل الا بما لا يكون معصية وهذا يدخل فى عامة العلم (قال الشافعى) فان قال قائل ما الوجه المباح الذى نهى المرء فيه عن كل شيء وهو يخالف النهى الذى ذكرت قبله فهو ان شاء الله مثل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتمل الرجل الصماء وأن يحتجى بشرب واحد مفضيا بفرجه الى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين يديه ونهاه عن أن يأكل من أعلى الصحيفة ويروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كشبوت ما قبله ما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرن الرجل اذا أكل بين التمرتين وأن تكشف التمرة عما فى جوفها وأن يعرس على طهر الطريق (قال الشافعى) فلما كان الثوب مباحا لللبسه والطعام مباحا لآكله حتى يأتى عليه كله أن شاء الله والارض مباحة له اذا كانت لله لا لأحدى وكان الناس فيها شرعا فهو منهى فيها عن كل شيء يفعله وأمر فيها بان يفعل شيئا غير الذى نهى عنه والنهى يدل على أنه انما نهى عن اشتغال الصماء والاحتباء مفضيا بفرجه غير مستتر ان فى ذلك كشف عورته قيل له يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره ان يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام اذا كان مباحا له ان يأكل مما بين يديه وجميع الطعام الا دبا فى الاكل من بين يديه لانه أجمل به عنده مواكله وأبعد له من قبح الطعمة والنهم والشره فى الطعام وأمره ان لا يأكل من رأس الطعام لان البركة تنزل عنه على النظر له فى ان يبارك له بركة دائمة بدوم نزولها له وهو يديح له اذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه واذا أباح له للمرء على ظهر الطريق فالمرء عليه اذا كان مباحا له التمر يس عليها لانه لا مالك له يمنع المرء عليه فيحرم بمنعه فائتمانها لمعنى ما ثبت نظرا له فانه قال فانها مأوى الهوام وطرق الحيات على وجه النظر له لانه لا على أن التمر يس محرم وقد ينهى عنه اذا كان الطريق

مضايقا مسلوفا لانه اذا عرس عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في المهر (قال الشافعي) فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه اُخجة يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عما وضعنا ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليستغفر الله ولا يبد فان قال فهذا عاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما قلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما لاني قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي أعظم من بعض فان قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وممره على الارض بمعصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل هذا أمر بامر في مباح حلال له فاحللت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن يحرم عليه أن يفعل فيه المعصية فان قيل فما مثل هذا قيل الرجل له الروجة والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضتين وصائميتين ولو فعل ذلك لم يحل ذلك الوطء له في حالة تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال اذا كان اصلهما مباحا وحلالا (قال الشافعي) وأصل مال الرجل محرم على غيره الا بما أيسح به مما يحل وفروج النساء محرمات الا بما أيسح به من النكاح والملك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منهياعنهما على محرم لا يحل الا بما أحل به لم يحل المحرم بمحرم وكان على أصل تحريره حتى يؤتى بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجماع المسلمين او ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم بالدلائل فاكتفيت من ترديده واسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

### (باب العلم)

(قال الشافعي) قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم قلت له العلم علمان علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل ان الصلوات خمس وان على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت ان

استطاعوا اليه سيلاوز كافة اموالهم وانه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقة والخمر وما كان في معنى هذا مما كتلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعتصموا من أنفسهم وأموالهم وان يكفوا عنه بما حرم الله عليهم منه (قال الشافعي) وهذا الصنف من العلم كله موجود نصا في كتاب الله جل ثناؤه وموجود عاما عند أهل الاسلام ينقله عوامهم عن مضي من عوامهم يحكونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الخلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع (قال فاه الوجه الثاني) قال فقلت له ما ينوب العباد من فروغ الفرائض وما يخص من الاحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وان كانت في شيء منه سنة فانما هن اخبار الخاصة لا من اخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياسا قال افتعدون هذا ان يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله او موضوعا عن الناس عليه حتى يكونوا من عليه متفلا ومن ترك عليه غير آثم بتركه او هن وجه ثالث فوجدناه خبرا او قياسا (قال الشافعي) فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصفه لي واذا كر الحجة فيه وما يلزم منه ومن يلزم ومن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يتكفها كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كلمة ان يعطوها واذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها ان شاء الله فالفضل فيها لمن اقام بها على من عطلها (قال الشافعي) فوجدت في هذا خبرا وشيئا في معنى ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اكد النفي من الجهاد فقال جل ثناؤه ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال جل ثناؤه فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا الذين

لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي عن محمد بن عمر بن علقمة عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله أنما قلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة إلى قدير وقال الله جل ثناؤه أنفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية (قال الشافعي) فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد لله والنفير خاصة منه على كل مطيق له ولا يسع أحد منهم التخليف عنه كما كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يودي غيره القرض عن نفسه لأن عمل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات وذلك أن يكون قصدا بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جوهده من المشركين مدركا تأدية القرض ونافلة القرض ومخرجا من تخلف من المأثم ولم يسو الله بينهما فقال الله جل ثناؤه لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة الآية (قال الشافعي) فقال أما الظاهر في الآيات فالقرض على العامة فإن الدلالة بأنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج به المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله جل ثناؤه كلا وعد الله الحسنى فوعد المتخلفين الحسنى عن الجهاد على الإيمان وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدين ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالآثم إن لم يعف الله أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في

الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزار رسول الله صلى الله عليه وسلم وغزا معه من أصحابه بجماعة وخلف أخرى حتى خلف على ابن ابي طالب رضي الله عنه في غزوة تبوك وأخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض وإن التفقه انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا القرض في عظم القرائض التي لا يسع جهلها والله اعلم ( قال الشافعي ) وهكذا كل ما كان القرض مقصودا به قصد الكفاية فيما يتوب فاذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه معاخذت ان لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك ان شاء الله لقوله ان لا تنفروا يعذبكم عذابا آلياً قال فامعناها قلت الدلالة عليها ان تخلفهم عن النفير كافة لا يسعهم ونفير بعضهم اذا كانت في نفيره كفاية تخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفير قال ومثل هذا سوى الجهاد قلت الصلاة على الجنائز ودفنها لا يحل تركها ولا يجب على كل من بحضرتها كلمهم حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام بكفائتها وهكذا رد السلام قال الله جل ثناؤه واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحد أجزأ عنهم وانما أريد بهذا الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا الى اليوم يتفقه أقلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجاهد ويرد السلام وبعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفصل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثمون من قصر عن ذلك اذا كان لهذا قوم قائمون بكفائته .

( باب تثبيت خبر الحجة )

( قال الشافعي ) قال لي قائل أحد لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى

ثبت عليهم خبر الحاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به الى النبي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى به اليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الحاصة حتى يجمع امورا منها ان يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا بالصدق في حديثه عاقلا بما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ وان يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لانه اذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال الى الحرام والحرام الى الحلال واذا راده بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه احالة الحديث حافظا ان حدث من حفظه حافظا لكتابه ان حدث من كتابه اذا شرك اهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم بريئا من ان يكون مدلسا يحدث عن لقي مالم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى من انتهى به اليه دونه لان كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت قال فأوضح لي هذا بشيء لعلني ان اكون به اعرف مني بهذا خبرتك به وقلة خبرتك مما وصفت في الحديث ( قال الشافعي ) فقلت له اتريد ان اخبرك بشيء يكون هذا قياسا عليه قال نعم قلت هذا اصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس اضعف من الاصل قال فلست اريد أن تجعله قياسا ولكن مثله لي على شيء من الشهادات التي العلم بها عام قلت قد يخالف الشهادات في أشياء وبجامعها في غيرها قال وأين يخالفها قلت أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة الا سمعت أو رأيت أو شهدني وتختلف الاحاديث فتأخذ بعضها استدلالا بكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ولا يؤخذ فيها بخال ثم يكون بشركثير كلهم يجوز شهادته ولا

أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في اشيء غير ما وصفت ( قال الشافعي ) فقال أما ما قلت من أن لا يقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم لم تقل هذا هكذا في الشهادات فقلت له ان احالة معنى الحديث أخفى من احالة معنى الشهادات وبهذا احتطت في الحديث أكثر مما احتطت به في الشهادات قال وهذا كما وصفت ولكني أنكرت اذا كان من يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن يقلد الثقة لحسن الظن به فلا ترد له يروى الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت ( قال الشافعي ) فقلت له أرايت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل أكنت قاضيا به ولم يقل لك الاربعة أن الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما أما بتعديل الاربعة لهما وأما بتعديل غيرهم أومعرفة مني بعدلهما ( قال الشافعي ) فقلت له ولم لم تقبلهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا الاعلى من هو عدل عندهم ( قال الشافعي ) فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله عدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرف عدله ( قال الشافعي ) فقلت لهما الحججة في هذا لك الحججة عليك في أن لا يقبل خبر الصادق بمن جهلنا صدقه والناس بين أن يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك أن الرجل يلقي الرجل يرى عليه شيئا الخير فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله فيذكر ان رجلا يقال له فلان حدثني كذا أما على وجه يرجوا أن يجد علم ذلك الحديث عنه ثقة فيقبله عن الثقة وأما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه واما يغفله في الحديث



عنه ولا أعلم اني لقيت احدا بريثا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخري يخالفه ثقة فقلت في هذا ما يجب على ولم يكن طلي الدلائل عن معرفة صدق من حدثني بأوجب على من طلي ذلك على معرفة صدق من فوقه لاني احتاج في كلهم الى ما احتاج اليه فيمن لقيت منهم لأن كلهم مثبت لي خبرا عن فوقه ولمن دونه ( قال الشافعي ) فقال فما بالك قبلت عن تعرفه بالتدليس ان يقول عن كذا وقد يمكن فيه ان يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العدول عدول أصحاب الامر في انفسهم وحالهم في انفسهم غير حالهم في غيرهم ألا ترى اني اذا عرفتهم بالعدل في انفسهم قبلت شهادتهم فاذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف حالهم ولم يكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر انفسهم وتسميتهم على الصحة حتى يستدل من فعلهم بما يخالف ذلك فتحترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم ولم يعرف بالتدليس بيلدنا فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا الاحديثا فان منهم من قبله عن لو تركه عليه كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث واحد منهم عن لقي الا ما سمع منه فن عرفناه منهم بهذا الطريق قبلنا منه حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ومن عرفناه دلس مرة فقد ابان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فترد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقبلنا لا تقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه حدثني أو سمعت فقال قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه فقلت له لكبر أمر الحديث وموقعه من المسلمين ولمعنى بين قال وما هو قالت أن تكون اللفظة تترك من الحديث فتحمل معناه او ينطق بها بغير لفظ المحدث والناطق بها غير تامد لاحالة الحديث فيحيل معناه فاذا كان الذي يحمل الحديث يحمل هذا المعنى هو كان غير عاقل للحديث فلم تقبل حديثه اذا كان يحمل ما يعقل ان كان ممن.

لا يؤدى الحديث بحروفه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال قال أفىكون عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة بينه يرد بها حديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ولعله ان يخر من بعد أهون عليه من أن يشهد باطل ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة فيمن لا يؤدى الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه ايين منها في الشاهد لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال وقد يعتبر على الشهود فيما شهدوا فيه فان استدللنا على ميل نستينه أو حياطه بمجاوزة قصد الشهود للشهود ولم نقبل شهادتهم وان شهدوا في شئ مما يدق ويذهب فهمه عابهم في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه (قال الشافعي) ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه لما يكون من أكثر التلطف في الشهادة لم تقبل شهادته وأهل الحديث متباينون ففهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالتدوين وسماعه من الادب والعم وذى الرحم والصدق وطول مجالسة أهل التنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه ممن يخالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) ويعتبر على أهل الحديث اذا اشتروا في الحديث على الرجل بان يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا ووجه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) يقال فما الحجة لك في قبول خبر الواحد وانت لا تجيز شهادة شاهد واحد وحده وما حجتك في ان قسته بالشهادة في أكثر امره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض امره (قال الشافعي) فقلت له أنت تعيد على ما قد ظننت بانك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت ان امثله لك بشئ تعرفه انت به اخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا أنى.

احتجت الى أن يكون قياسا عليه وتثبيت خبر الواحد أقوى من أن احتاج الى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون الحديث كالشهادة في شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره قلت له هو مخالف للشهادة كما وصفته لك في بعض أموره ولو جعلته كالشهادة في بعض أموره دون بعض كانت الحجة في فيه بينة إن شاء الله قال وكيف ذلك وسيل الشهادات سيل واحد (قال الشافعي) فقلت له أتعني في بعض أمورها دون بعض أو في كل أمورها قال بل في كل أمورها قلت فكم أقل ما تقبل على الزنا قال أربعة قلت فإن نقصوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت فكم تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي يقتل به كله قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا وامرأتين قلت فكم تقبل في عيوب النساء قال امرأة قلت ولو لم يتموا شاهدين وشاهدا وامرأتين لم تجلدكم كما جلدت شهود الزنا قال نعم (قال الشافعي) فقلت له اقترأها مجتمعة قال نعم في إن أقبلها متفرقة في عددها وفي إن لا تجلد إلا شاهد الزنا فقلت له فلو قلت لك هذا في خبر الواحد هو مجامع للشهادة في إن أقبله ومفارق لها في عدده هل كانت لك حجة إلا كهي عليك قال فأنما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا واستدلالا قلت وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا وقلت رأيت شهادة النساء في الولادة لم اجزتها ولا تجيزها في درهم قال اتبعا قلت فإن قيل لك لم يذكر في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يختر أن أيجوز أقل من ذلك فأجزنا ما أجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا بأشياء كلها أقوى من اجازة شهادة النساء فقال فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع قلت نعم ما لا أعلم من أهل الحديث فيه مخالفا قال وما هو قلت العدل يكون جائز الشهادة في أمور مردودها في أمور قال فأين هو مردودها في أمور قلت إذا شهد في موضع يجز به الى نفسه زيادة من أى وجه ما كان الجبر أن يدفع بها عن نفسه غربا أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنها ومواضع

الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد انما يشهد بها على واحد يلزمه  
 غرما أو عقوبة وللرجل أن يأخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما لزم غيره  
 من غرم غير داخل في غرمه ولا عقوبته ولا العار الذي لزمه ولعله يجزى  
 ذلك الى من لعله ان يكون اشهدتجاملأ لعمنه لولده أو والده فتقبل شهادته  
 لانه لاظنة ظاهرة كظنته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما تبين  
 فيه مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لايجزى الى نفسه ولا الى غيره ولا  
 يدفع عنها ولا عن غير هاشيثا ما يتمول الناس ولا ما فيه عقوبة عليهم ولا لهم  
 وهو من حدثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان يأمر بحل أو يحرم  
 فهو شريك العامة فيه لا تختلف حالاته فيه فيكون ظنيما مرة فردود الخبر وغير  
 ظنين أخرى مقبول الخبر لما تختلف حالات الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم  
 وللناس حالات أن تكون أخبارهم فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى  
 حنها في أخرى ونيات ذوى النيات فيها أصح وفكرهم فيها أودوم وغفلتهم فيها  
 أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من  
 الحلال المنيبة عن الغفلة (قال الشافعي) وقلت له قد تكون غير ذى الصدق  
 من المسلمين صادقا في هذه الحالات وفي أن يؤتمن على خبر فيرى انه يعتمد على  
 خبره فيه فيصدق غاية الصدق ان لم يكن تقوى فحيا من أن ينصب الامانة في  
 خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجزى اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
 الصدقة فيه فاذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون  
 فيها الصدق الذى تعليل به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل  
 حالاتهم أولى ان يتحفظوا عند أولى الامور بهم ان يتحفظوا عند ما في انهم  
 وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من  
 الصدق في كل أمر وان الحديث في الحلال والحرام اعلى الامور وابعدها من  
 ان يكون فيه موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بشئ لم يتقدم عليهم في غيره فوعده على الكذب على رسول الله صلى

الله عليه وسلم النار (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن يخت عن عبد الواحد البصري عن واثلة بن الاشقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أفرى الفر من قولني ما لم أقل ومن أرى عينيه في المنام ما لم تريا ومن أدعى الى غير أبيه (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلبه بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله ابن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب على يبي له بيت في النار (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلبه التميمي عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة ما لك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب على فليتمس لجنبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلبه بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي (قال الشافعي) هذا اشد حديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في ان لا نقبل حديثا الا عن ثقة ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ الى ان يبلغ به متناهيه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قيل له قد احاط العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر احدا بحال ان يكذب على بني اسرائيل ولا على غيرهم فاذا اباح الحديث عن بني اسرائيل فليس ان يقبلوا الكذب على بني اسرائيل اباح وانما اباح قبول ذلك عن حدث به ممن يحمل صدقه وكذبه ولم يبحه ايضا عن يعرف كذبه لانه يروى عنه انه قال من حدث

محدث وهو يراه كذبا فمواحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولانه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه الا بصدق المخبر وكذبه الا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث المحدث بما لا يجوز ان يكون مثله أو ما يخالفه مما هو اثبت وأكثر دلالات بالصدق منه واذ فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني اسرائيل فقال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا على فالعلم ان شاء الله يحبط ان الكذب الذي نهام عنه هو الكذب الحقي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منها عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الحجّة على تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) قال لي قائل اذكر الحجّة في تثبيت خبر الواحد بنصر خبر او دلالة فيه او اجماع فقلت له أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نصر الله عبد الله سمعته قال فحفظها ووعاها وأداها قرب حامل فقه الي غير فقيه ورب حامل فقه الي من هو افقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم اخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من وراءهم (قال الشافعي) فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الي ائتماع مقاله وحفظها وأداها أمران يؤديها والامر واحد دل على انه لا يأمران يؤدوا عنه الا ما تقوم به الحجّة على من أدى اليه لانه انما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يمتنع وحدي يقام وما لا يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على انه قد يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيهها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج في ان اجماع المسلمين ان شاء الله لازم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال اخبرني سالم بن النضر مولى عمر

ابن عبيد الله أنه سمع عبيد الله ابن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل (قال الشافعي) وهذا تنبيه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإعلامهم أنه لازم لهم وإن لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله وهو موضوع في غير هذا الموضع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سمية أم المؤمنين فاخبرتها فقالت أم سمية إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فاخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سمية فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فاخبرته أم سمية فقال ألا أخبرتها أني أفعل ذلك فقالت أم سمية أخبرتها فذهبت إلى زوجها فاخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اني والله أتقاكم لله وأعلمكم بحجوده (قال الشافعي) وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر من وصله (قال الشافعي) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا مسمية ألا أخبرتها اني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سمية عنه بما يجوز قبوله لأنه لا يأمرها بان تخبر عنه الا وفي خبرها ما يكون به الحجة لمن أخبرته وهكذا أخبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده (أخبرنا) مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذا أتاهم آت فقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة (قال الشافعي) وأهل بقاء أهل

سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم ان يدعوا فرض الله في القبة الا ما يقوم به عليهم من الحجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا ما أنزل عليه في تحويل القبة فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بخبر عامة وانتقلوا بخبر واحد اذ كان عندهم من أهل الصدق غن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احدث عليهم من تحويل القبة ( قال الشافعي ) ولم يكونوا ليعلموه ان شاء بخبر واحد الا عن علم بان الحجة تثبت بمثله اذ كان من أهل الصدق ولا يحدثوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا منه ولا يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبة وهو فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم على قبة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سماعكم مني أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد غني ( قال الشافعي ) أخبرنا مالك عن اسحق ابن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت اسقي ابا عبيدة بن الجراح و ابا طلحة و ابا بن كعب شرا با من فضيخ و تمر فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت فقال ابو طلحة قم يا انس الى هذه الجرار فاكسرها فقممت الى مهراس لنا ففصرتها باسفله حتى تكسرت ( قال الشافعي ) فمؤلا في العلم والمكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم محبته بالموضع الذي لا ينكره عالم وقد كان الشراب عندهم حللا لا يشربونه فجاءهم آت فاخبرهم بتحريم الخمر فأمر ابو طلحة وهو مالك الجرار ان يكسر الجرار فلم يقبل هو ولا هم ولا واحد منهم نحو على تحليلها حتى تلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام مع قريه منا أو يأتيها خبر عامة وذلك انهم لا يهريقون حللا امرأه سرف وليسوا من اهله والحال في انهم لا يدعون اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدع



لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم ان ينهوا عن قبول مثله ( قال الشافعي ) و امر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيسان يغذرا على امرأة رجل ذكر انها زنت فان اعترفت فأرجها فاعترفت فارجها ( قال الشافعي ) اخبرنا بذلك مالك بن انس وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني وساقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع ابي هريرة وزيد بن خالد شبلا ( قال الشافعي ) اخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهادي عن عبد الله بن ابي سلمة عن عمرو بن سالم الزرقى عن امه قال قالت بينا نحن بمنى اذا على بن ابي طالب رضى الله على جمل يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان هذه ايام طعام وشراب فلا يصومن احد منكم فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ فيهم بذلك ( قال الشافعي ) و رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث بنبيه واحدا صادقا الا لزم خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم بصدقة عند المنهين عنه عما اخبرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا على ان يسير اليهم فيشافهم او يبعث اليهم عددا فبعث واحدا يعرفونه بالصلق وهو لا يبعث ان شاء الله بامر الله او الحجة للبعوث اليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كان هذا هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على جمعة جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله فيمن بعده عن يمينه ما امكنهم و امكن فيهم اولى ان يثبت به خبر الواحد الصادق ( قال الشافعي ) اخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله يقال له يزيد بن شيبان قال كنا في موقف لنا بقرعة يبعده عمرو من موقف الامام جدا فانا ابن مربع الانصاري فقال لنا اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يا مريكم ان تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على ارث من ارث ابيكم ابراهيم صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر رضى الله عنه واليا على

الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم مناسكهم واخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لهم وما عليهم وبعث على بن ابي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في مجملهم يوم النحر آيات من سورة براءة ونبذ الى قوم على سواء وجعل لقوم مدد اداؤها من أمور فكان أبو بكر وعلى رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جهلها أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعث واحدا الا والحجة قائمة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله ( قال الشافعي ) وفرق النبي صلى الله عليه وسلم عمالا على نواح عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها فبعث قيس بن عاصم والزبير بن بدر وابن نيرة الى عشائرهم لعلهم يصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحرين فعرفوا من معه فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وأمره ان يقاتل بمن أطاعه من عاصه ويعلمهم ما فرض الله عليهم وياخذ منهم ما أوجب عليهم ليعرفهم بمعاذ ومكانه منهم وصدقه فيهم وكل من ولاه فقد أمره ما أوجب الله على من ولاه عليه ولم يكن لاحد عندنا في احد من قدم عليه من أهل الصدق أن يقول انت واحد وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنه علينا ولا احسبه بعثهم مشهورين في التواحي التي بعثهم اليها بالصدق الا لما وصفت من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه اليهم ( قال الشافعي ) وفي شبيه هذا المعنى أمراء سرا يارسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بعث بجيش مؤنة فولاه زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن انيس سريته وحده وبعث أمراء سرا يامو كلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم ان يدعوهم لم تبلغه الدعوة ويقاوموا من حل قتالهم وكذلك كل حوال بعثه او صاحب سرية ولم يزل يمكنه ان يبعث واليين وثلاثة وابويعه رواكثر ( قال الشافعي ) وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني عشر

ملكاً يدعوهم إلى الإسلام ولم يبعثهم إلا إلى من قد بلغت الدعوة وقامت عليه  
الحجة والا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم إليه على أنها كتبه وقد تحرى فيهم  
داتحري في أمرائه من أن يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي إلى الناحية التي  
هو فيها معروف (قال الشافعي) ولو أن المبعوث إليه جهل الرسول كان عليه  
طلب علم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ليستبري، شك في خبر الرسول وكان  
على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث إليه (قال الشافعي) ولم تزل كتب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفذ إلى ولاته بالامر والنهي ولم يكن لأحد من  
ولاته ترك اتقاز أمره ولم يكن ليعث رسولاً الاصادقا عند من بعثه إليه وإذا  
طلب المبعوث إليه علم صدقه وجدته حيث هو ولو شك في كتابه بتغير في  
الكتاب أو حال يدل على تهمة من غفله رسول حمل الكتاب كان عليه أن يطلب  
علم ما شك فيه حتى ينفذ ما يثبت عنده من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(قال الشافعي) وهكذا كانت كتب خلقائه بعده وعما لهم وما اجمع  
المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحداً والقاضي واحداً والامام واحداً  
والامير واحداً فاستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه ثم استخلف أبو بكر عمر رضي  
الله عنه ثم عمر أهل الشورى ليختاروا واحداً فاختاروا عبد الرحمن واختار  
عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضي الله عنهم (قال الشافعي) والولاية  
من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ احكامهم ويقيمون الحدود وينفذ من  
بعدهم احكامهم واحكامهم أخبار عنهم (قال الشافعي) قيميا وصفة من  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق  
بين الشهادة والخبر والحكم ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما  
هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده أو اقرار من خصم أقر به عنده فانتقد  
الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كلف في معنى الخبر بحلال أو  
حرام قد لزمه أن يحله أو يحرمه بما شهدته ولو كان القاضي المخبر عن شهود  
شهدوا عنده على رجل لم يحاكم إليه واقرار من خصم لا يلزمه أن يحكم به لمعنى

ان لم يخاصم اليه أو أنه من تخاصم الى غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم شاهداً شهد على رجل ان يأخذ منه ما شهد به عليه ان يشهد له به كان في معنى شاهد عند غيره فلم يقبل قاضياً كان او غيره الا بشاهد معه كما لو شهد عند غيره لم يقبله الا بشهادة وطلب معه غيره ولم يكن لغيره وإذا كان شاهداً ان ينقذ شهادته وحده ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان ابن عيينه وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الالبام بخمسة عشرة وفي التي يليها بعشرو وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي المختصر بتسع وبالمختصر بست ( قال الشافعي ) لما كان معروفاً والله اعلم عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع نزهاً منازلها فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف فهذا قياس على الخبر ( قال الشافعي ) فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل صاروا اليه قال ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم والله اعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث دلالتان أحدهما قبول الخبر والآخرى ان يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه وان لم يضمن عمل من أحدهم الاثمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على انه لو مضى أيضاً عمل من أحدهم الاثمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا يعلم غيره بعده ( قال الشافعي ) ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين والانصار ولم تذكروا أنهم ان عندكم خلافة ولا غير لم يزل صاروا الى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء الله لما صاروا الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقواه الله ونأهيته الواجب عليه في اتباع امر رسول الله صلى الله

عليه وسلم وعلمه بأن ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر وان طاعة الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قال لي قائل فادلني على أن عمر عمل شيئاً ثم صار الى غيره لخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) فان أوجدتكم قال قتي أيجادك ايادى ذلك دليل على أمرين أحدهما انه قد يعمل من جهة الرأى اذا لم يجد سنة والآخر أن السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه وابطال أن السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهب شيء من خلفها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجع اليه عمر (قال الشافعي) وقد فسرنا هذا قبل هذا الموضع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار وابن طاووس عن طاووس ان عمر قال اذكر الله امرأسمع من النبی صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لى يعنى ضربت اجداهما الاخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا فقضى في رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فقال عمر رضى الله عنه لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا وقال غيره ان كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا (قال الشافعي) فقد رجع عمر عما كان يقضى به لحديث الضحاك الى أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين انه لو لم يسمع بهذا لقضى فيه بغيره وقال ان كدنا أن نقضى في مثل هذا بارائنا (قال الشافعي) هـ يخبر والله أعلم ان السنة اذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الابل فلا يعدو الجنين أن يكون حيا فتكون فيه مائة من الابل أو ميتا فلا شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه الا اتباعه فيما

( ٨ — رسالة )

مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار الى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل امره وكذلك يلزم الناس ان يكونوا (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عمر انما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) يعني حين خرج الى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر رضى الله عنه ذكر المجوس فقال ما أدري كيف اصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوا بهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) اخبرنا سفيان عن عمر بن دينار انه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (قال الشافعي) وكل حديث كتبه منقطعا فقد سمعته متصلا ومشهورا عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكنى كرهت وضع حديث لا اتقنه حفظا خوفا طول الكتاب وغاب عني بعض كتي وتحققت بما يعرفه أهل العلم بما حفظت فاختصرته بخوف طول الكتاب فأثبت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصى العلم في كل أمره (قال الشافعي) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في المجوس فأخذ منهم وهو يتلوا القرآن من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يسلبوا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصولا قد أدرك عمر أن الخطأ رجل وكان كاتباً لبعض ولاته (قال الشافعي) فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خيرا آخر اقل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خيرا آخر الا على احدي ثلاث معان اما ان يحتاط فيكون وان كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين

أكثر وهو لا يزيد بها الاثبوتنا وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لان الاخبار كلها تواترت وتظاهرت كان اثبت للحجة وأطيب لنفس السامع فقد رأيت من الحكم من يثبت عنده الشاهدان العدلان. والثلاثة فيقول للمشهود له زدنى شهودا وانما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه ولولم يزد المشهود له على شاهدين لحكم له بهما (قال الشافعي) ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي مخبر يعرفه وهكذا من أخبر ممن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر الا عن معروف بالاستئصال لان يقبل خبره ويحتمل أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده فيرد خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله (فان قال قائل) فالى أى المعانى ذهب عمر عندكم (قلنا) أما في خبراى موسى قالى الاحتياط لان أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله (فان قال قائل) ما دل على ذلك (قلنا) قد روى مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبى موسى وأن عمر قال لا بى موسى أما انى لم اتهمك ولكنى خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قال هذا منقطع فالحجة فيه ثابتة لانه لا يجوز على امام فى الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون الا بما تقوم به الحجة عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضى بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى الامن جهة جرحهما أو الجهاالة بعد التهاما وعمر غاية فى العلم والعقل والامانة والفضل (قال الشافعي) وفى كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه انا أرسلنا نوحا الى قومه وقال ولقد أرسلنا نوحا الى قومه وقالوا أوحيانا الى ابراهيم واسماعيل وقالوا الى عاد أخاهم هودا والى مموذ أخاهم صالحا وقال والى مدين أخاهم شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لنيه صلى الله عليه وسلم محمدانا أوحيانا إليك كما أوحيانا الى نوح وقال وما محمد الا رسول قد خلت من

قبله الرسل ( قال الشافعي ) فأقام حجته على خلقه في انبيائه بالاعلام التي  
 ياتونها بها خلقه سوامهم وكانت الحججة بها ثابتة على من شاهد أمور الانبياء  
 ودلائلهم التي ياتونها بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثر منه  
 سواء اذ تقوم الحججة بالواحد منهم قيامها بالاكثر وقال تعالى واضرب لهم  
 مثلا أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون فظاهروا الحجج عليهم باثنين ثم ثالث  
 وكذا أقام الحججة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيدها مانعة أن تقوم  
 الحججة بواحد اذ اعطاء الله ما يبين به الخلق غير التبيين ( قال الشافعي ) أخبرنا  
 مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب أن  
 القرية بنت مالك بن سنان أخبرتها انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خندرة فان زوجها خرج في طلب أعبده حتى  
 اذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 ارجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو  
 أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن  
 زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة  
 أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى  
 به ( قال الشافعي ) وعثمان في امامته وفضله وعلمه يقضى بخبر امرأة بين  
 المهاجرين والانصار ( قال الشافعي ) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج  
 قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد  
 ابن ثابت أتيتي أن تصدرا الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له  
 ابن عباس اما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت ( قال الشافعي )  
 سمع زيد النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت  
 وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفتاها ابن عباس



بالصدر اذا كانت قد زارت البيت بعد يوم النحر انكره عليه زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فسألها فآخبرته فصدق المرأة ورأى ان حقا عليه ان يرجع عن خلاف ابن عباس وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان نوحا البكالي يزعم ان موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني ابي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على ان موسى عليه السلام هو موسى بنى اسرائيل صاحب الخضر ( قال الشافعي ) فابن عباس مع فقهه وفهمه وورعه ثبت خبر ابن ابي كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين اذ حدثه أى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه دلالة على ان موسى بنى اسرائيل صاحب الخضر ( قال الشافعي ) أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن مصعب أن طلوسا أخبره انه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فهما قال طلوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من امرهم الآية ( قال الشافعي ) فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طلوس بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وله تلاوة كتاب الله على ان فرضا عليه ان لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمرا او طلوس حينئذ ان يعلم قبضه رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طلوس بان يقول هذا خبرك وحدك فلا اثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه قد يمكن ان ينسئ فان قال قائل كره ان يقول هذا لابن عباس فابن عباس افضل من ان يتروى احد ان يقول له حقا قد رآه وقد نهى عن الركعتين بعد العصر فآخبره انه لا يدعهما قيل ان يعلمه ان النبي صلى الله عليه وسلم نها عنهما ( قال الشافعي ) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأخبرو ولا ترى بذلك بأسا

حتى زعم رافع ابن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها  
من أجل ذلك (قال الشافعي) فابن عمر قد كان ينتفع بالخبرة ويرأها حلالا  
ولم يتوسع اذا خبره واحدا لئلا يتهمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى  
عنها ان يخبر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا أحد ونحن نعمل به الى اليوم  
وفي هذا ما يبين أن العمل بالشئ بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال  
الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية باع سقاية  
من ذهب أو ورق باكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء  
من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن  
رأيه لا أسأكنك بارض (قال الشافعي) فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على  
معاوية بخبره ولما لم ير ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها  
اعظاما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
وأخبرنا أن اباسعيد الحدرى لقي رجلا فاخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شيئا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال أبو سعيد الحدرى والله لا آوئى وإياك  
سقف بيت ابدا (قال الشافعي) يرى ان كان ضيقا على الخبر الا ان يقبل  
خبره وقد ذكر خبرا يخالف خبر ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر ابى سعيد والآخر  
لا يحتمله (قال الشافعي) وأخبرني من لا آتهم عن ابن ابى ذئب قال أخبرني  
مخالد بن خفاف قال اتبعت غلاما فاستغفله ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت  
فيه الى عمر بن عبدالعزيز فقضى لي برده وقضى على برد غلته فأتيت عروة بن  
الزبير فاخبرته فقال أروح اليه العشي فاخبره ان عائشة أخبرتني ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بان الحراج بالضيان فجلت الى عمر

فاخبرته بما اخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم اتقال عمر  
ابن عبد العزيز فما ايسر على من قضاء قضيته الله يعلم اني لم أرد فيه الا الحق  
فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارد قضاء عمر واتخذ سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى الي ان آخذ الخراج من الذي قضى  
به على له واخبرني من لا ائهم من أهل المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد  
ابن ابراهيم على رجل بقضية يرى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فاخبرته عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة هذا ابن أبي ذئب وهو  
عندي ثقة يخبّرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له  
ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد واعجباً اتخذ قضاء سعد ابن أم  
سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد  
واتخذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى  
للقضى عليه (قال الشافعي) أخبرني أبو حنيفة بن سفيان عن الفضل الشامي  
قال أخبرني ابن ابي ذئب عن المقبر عن ابي شريح السلمي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتل فهو بخير النظرين ان أحب أخذ  
العقل وأن أحب فله القود قال ابو حنيفة فقلت لابن ابي ذئب أتأخذ بهذا  
يا أبا الحارث ف ضرب صدرى وصاح على صبا كثيرأ ونال مني وقال احذثك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم آخذ به وذلك الفرض  
سلي وعلى من سمعه ان الله تبارك وتعالى اختار محمداً صلى الله عليه وسلم من  
الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه فلي الخلق ان  
يتبعوه طائعين اخرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكت حتى تمتيت  
أن يسكت (قال الشافعي) وفي تثبت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا  
منها ولم يزل سليل سلفنا والقرون بعدهم الى من شاهدنا هذه السبل وكذلك  
حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) ووجدنا  
سعيداً بالمدينة يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في

في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان فيثبته سنة ويروي عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبته سننا يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الاتقراء سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمرو يقول - حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمرو ويثبت كل واحد من هذا خبرا عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثتني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت خبر كل واحد منهما على الاتقراء سنة ويقول حدثني عبد الرحمن ومجمع ابنا زيد بن حارثة عن خنساء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدنا عن ابن حسين يقول أخبرني عمر وبن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبته سنة ويثبتها الناس بخبره سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) وجدنا محمد بن جبير بن مطعم ونافع ابن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن رثانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد يزيد وأبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف وحديد بن عبد الرحمن وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب ابن سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد ابن ثابت وعبد الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان

ابن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم يقول حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت ذلك سنة ووجدنا عطاء وطاوسا ومجاهدا وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي يزيد وعبد الله بن باباه وابن أبي عمار ومحدثي المنكيين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا وتكحولا بالشام وعبد الرحمن بن غنم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود وعلقمة والشعي بالكوفة ومحدثي الناس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته (قال الشافعي) ولو جاز لاحد من الناس ان يقول في علم الخاصة اجتمع المسلمون قديما وحديثا على تثبت خبر الواحد والانتفاء اليه بانه لم يعلم من فقهاء المسلمين احدا لا وقد ثبت جازلي ولكن أقول لم احفظ عن فقهاء المسلمين انهم اختلفوا في تثبت خبر الواحد فيما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم (قال الشافعي) فان شبه على رجل بان يقول قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث كذا وحديث كذا وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثيرا ويحل به أو يحرم ويرد مثله الا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه فيكون ماسمع ومن سمع منه أوثق عنده ممن حدثه خلافه أو يكون من حديثه ليس يحافظ أو يكون منهما عنده أو يتهم من فوقه ممن حدثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتأول ويذهب الى احدهما دون الآخر واما ان يتوهم متوهم ان قضيها عاقلا يثبت سنة بخبر احدى مرة او مرارا ثم يدعيها بخبر مثله او وثق يلا واحد من هذه الوجود التي يشبه بالتأويل فيها كما شبه على المتأولين في القرآن او تهمة الخبر او علم بخبر بخلافه فلا يجوز ان شاء الله فان قال قائل قل قضي في بلد الا وقد روى كثيرا يأخذه وقليل

يتركه فلا يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة قوله لا لانه حجة عليه وافقه أو خالفه فان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر ببغضها فقد أخطأ خطأ بينا لا عذر له فيه عندنا والله أعلم (قال الشافعي) فان قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله نعم فان قال قائل فبن ذلك قلنا أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يسع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فاما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوباً منه كما كان يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لا ان ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالماً أن تشك كما ليس لك الا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال الشافعي) فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من عليه وهل يختلف المنقطع أو هو فاعيره سواء (قال الشافعي) فقلت له المنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمر منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شرکه فيه الحفاظ المأمونون فاستندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرده من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل هو يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الأولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم قولاً رافقاً وجاهد يوافق ما روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) وكذلك أن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم بجوهلاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه (قال الشافعي) ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه فإن خالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه متى خالف ما وصفت أضرب حديثه حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله وإذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أجبت أن تقبل مرسله ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالموصول وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل من يرغب عن الرواية عنه إذا سمى وأن بعض المنقطعات وأن وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من حديث من لو سمى لم يقبل وأن قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال برأيه لو وافقه لم يدل صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي) فأمّا من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم منهم واحد يقبل مرسله لا مراً أحدهما أنهم أشد تجوزاً ممن يروون عنه والآخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف فخرجه والآخر كثرت الاحالة في الاختيار فإذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (قال الشافعي) وقد خیرت بعض من خیرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدها رأيت الرجل يقنع بيسير العلم أو يريد أن لا يكون مستفيداً إلا من جهة قد يتركها من مثلها أو راجح فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذه السبل ورغب في التوسع في العلم من:

دعاء ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيفيل عن يرد مثاله وخبرامنه ويدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق قولاً يقوله ويرد حديث البقية اذا خالف قولاً يقوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن نظر في العلم بخبره وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض (قال الشافعي) قلت لبعد احالة من لم يشاهد أكثرهم قال فلم لا يقبل المرسل منهم ومن كل قبيلة دونهم قلت لما وصفت قال فهل تجد حديثاً أتبع به رسول الله صلى الله عليه وسلم مراسلاً عن ثقة لم يقل أحد من أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر أن رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى ما لا وعيالا وان لاى ما لا وعيالا وانه يريد ان يأخذ مالى فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايك فقال أما نحن فلا نأخذ بهذا ولكن من أصحابك من يأخذ به قلت لا لان من أخذ بهذا جعل للاب الموسر ان يأخذ ماله ابنة قال أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس قلت لانه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وان الله جل ثناؤه لما فرض للاب ميراثه من ابنة فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظاً من كثير من الورثة دل ذلك على ان ابنة مالك للاب دونة قال فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة قلت أجل والفضل في الدين والورع ولكننا لا ندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفنا أن الشاهدين العدلين يشهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعبداهما أو يعبدلها غيرهما قال فذكر من حديثكم مثل هذا قلت نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم تبطل هذا الآية



مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في الحديث والتخير وثقة الرجال انما سمى بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم خيار التابعين ولا نعلم محدثا يسمى أفضل ولا أشهر من يحدث عنه ابن شهاب قال فانا نراه آتى في قوله عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلا من أهل العلم والمروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه اما لانه أصغر منه واما لغير ذلك وساله معمر عن حديثه عنه فاسنده له فلما أمكن في ابن شهاب ان يروى عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به بن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره قال فهل تتخذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كامم قلت لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فاما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجد لها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) وقلت له أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوز فتد المسند الذي يلزمك عندنا الاخذ به

### ( باب الاجماع )

( قال الشافعي ) فقال لي قائل قد فهمت مذهبك في أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم وان من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل لان الله جل ثناؤه افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت الحجة بما قالت بان لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وعلمت ان هذا فرض الله فما حجتك في ان تتبع ما أجمع الناس عليه بما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أتزعم بما يقول غيرك ان اجماعهم لا يكون ابدا الا على سنة ثابتة وان لم يحكوها ( قال الشافعي ) أما ما اجتمعوا عليه فذكروا انه حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما قالوا ان شاء الله وأما ما لم يحكوه فاختل ان يكون قالوه حكاية عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعد له حكاية لانه لا يجوز ان يحكى الا مسموعا ولا يجوز ان يحكى أخذ شياؤهم يمكن فيه غير ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغرب عن عامتهم وقد تغرب عن بعضهم ونعلم ان عامتهم لا تجتمع على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله فان قال قائل فهل من شيء يدل على ذلك وتشده به قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبيد الله بن مسعود عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نصر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وادأها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم اخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم تحيط من دائهم (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد ابن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قام بالجماعة خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم فقال اكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر للسكذب حتى ان الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد الا فمن سره بحجة اللجنة فليزوم الجماعة فان الشيطان مع الفذوه من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنته وساءت سيئته فهو مؤمن قال فما معنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعتهم قلت لامعنى له الا واحد قال فكيف لا يحتمل الا واحدا قلت اذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد ان يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والتجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لانه لا يمكن ولان اجتماع الأبدان لا يصنع شياؤهم يكن للزوم جماعتهم معنى الا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيها ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزوم جماعتهم ومن خالف ما يقول به جماعة المسلمين فقد خالف

جماعتهم التي أمر بلزومها وإنما تكون الغفلة في التفرقة فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله (قال الشافعي) فقال فنن أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا اجماع وإنما القياس نص خبر لازم فقلت لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل له قياس قال فما القياس أم هو الاجتهاد أم هما مفترقان قلت هما اسمان لمعنى واحد قال فما جماعهما قلت كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه إذا كان فيه يعينه حكم وجب اتباعه وإذا لم يكن فيه يعينه طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس قال افرأيت العالمين إذا قاسوا على إحاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله وهل يسمهم أن يختلفوا في القياس وهل كلفوا كل امر من سبيل واحدة أو من سبيل متفرقة وما الحجة في أن لهم أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وإنه يسمهم أن يتفرقوا وهل يختلف مكلفوا في أنفسهم وما كلفوا في غيرهم ومن الذي له أن يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره (قال الشافعي) فقلت له العلم من وجوه منها إحاطة في الظاهر والباطن ومنها حق في الظاهر فالإحاطة منه ما كان نص حكم الله أو سنة لرسوله صلى الله عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة فهذا ان السيلان اللذان تشهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها الغلباء ولا يكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم أوفى بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وهذا اللازم لاهل العلم أن يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل شاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عندنا قايسه

لا عند العامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله واذا طلب العلم فيه بالقياس  
 فقيس بصحة يتفق القاييسون في اكثره وقد تجدهم يختلفون في القياس من  
 وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف القياس فيه وان  
 يكون الشيء له في الاصول اشباه فذلك يلحق بأولاهها به رأ أكثرها شبها فيه وقد  
 يختلف القاييسون في هذا قال فأوجدني ما أعرف به ان العلم من وجهين  
 أحدهما احاطه بالحق في الظاهر والباطن والآخر احاطة بحق في الظاهر  
 دون الباطن مما أعرف فقلت له رأيت اذا كنا في المسجد الحرام نرى الكعبة  
 أكلفنا أن نستقبلها باحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلوات والزكوات  
 والحج وغير ذلك أكلفنا الاحاطة في أن تأتي فيما علينا باحاطة قال نعم قلت وحين  
 فرض علينا أن نجلد الزاني مائة ونجلد القاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد  
 اسلامه ونقطع من مرق أكلفنا ان نفعل هذا بمن ثبت عليه باحاطة حتى نعلم  
 اننا قد اخذناه منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا اذا كنا ندركه  
 من أنفسنا بأن نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علينا عيانا كأدراكنا  
 العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في أنفسنا أينما كنا أن توجه الى البيت  
 بالقبلة قال نعم قلت افتجدنا على احاطة من أنا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال  
 أما كما وجدتم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت  
 والذي كلفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد  
 قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا منه وتناكحه  
 ونوارثه على ما يظن لنا من اسلامه قال نعم قال قلت وقد يكون غير عدل في  
 الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكلفوا فيه الا الظاهر قلت وحلال لنا  
 أن نناكحه ونوارثه ونجيز شهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا  
 ان نعلم منه انه كافرا لا قتله ومنعه المناكحة والموارثة وما أعطيناه قال نعم قلت  
 ونجد الفرض علينا في رجل واحد مختلفا على مبلغ علينا وعلم غيرنا قال نعم وكلكم  
 يؤدي ما عليه على قدر عمله قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حكم لازم

وانما يطلب باجتهاد القياس وانما كلّفنا فيه الحق عندنا قال أفجدك تحم  
 بامر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه قال فاذكر منه شيئاً  
 قلت قد يقر الرجل عندي على نفسه بالحق لله أو لبعض الآدميين فاخذه  
 باقراره ولا يقر فأخذه بينة تقوم عليه ولا تقوم عليه بينة فيدعى عليه فأمره  
 بأن يحلف ويبرأ فمتنع فامر خصمه بان يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه  
 اذا أنى اليمين التي تبرأه ونحن نعلم ان اقراره على نفسه لشحه على ماله وانه  
 يخاف ظله بالشح عليه أصدق عليه من شهادة غيره لان غيره قد يغفل ويكذب  
 عليه وشهادة العدول عليه أقرب من الصدق من امتناعه من اليمين ويمين  
 خصمه وهو غير عدل فأعطي منه بأسباب بعضها أقوى من بعض قال هذا كله  
 هكذا غير انا اذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول قلت فقد أعطيت منه  
 باضعف مما أعطينا منه قال أجل ولكني أخالفك في الاصل قلت وأقوى ما  
 أعطيت به منه اقراره قال وقد يمكن ان يقر بحق لمسلم ناسياً أو غلطاً فأخذه به  
 قال أجل ولكنك لم تكلف الا هذا قلت أفلمست ترائي قد كلّفت بالحق من وجهين  
 أحدهما حق باحاطة في الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن  
 قال بلى واكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة قلت نعم ما وصفت لك مما  
 كلّمت في القبلة وفي نفسي وفي غيري قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشيء من  
 علمه الا بما شاء فاتاهم من علمه بما شاء وبما شاء لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب  
 وقال جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة أيان مرساها  
 فيم أنت من ذكرها الى ربك متنهاها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة  
 عن الزهري عن غروه قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن  
 الساعة حتى انزل الله فيم أنت من ذكرها فاتتهى وقال الله جل ثناؤه  
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقال الله عنده علم الساعة  
 وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري

تقس باى ارض تموت ان الله عليم خبير ( قال الشافعى ) فالناس متعبدون بان يقولوا أو يفعلوا ما أمروا به وينتهوا إليه لا يجاوزونه لانهم لا يعطون أنفسهم شيئاً انما هو عطاء الله جل ثناؤه ففسال الله عطاء مؤدياً لحقه موجبا لمزيدة

﴿ باب الاجتهاد ﴾

( قال الشافعى ) قال أفتجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فقد كرهت قلت نعم استدلالاً بقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال فاشطره قلت تلقاه قال الشاعر ان العسيب بها داه يخامرها فشطرها نضر العينين مسجور ( قال الشافعى ) فالعلم يحيط ان من توجه تلقاء المسجد الحرام ممن نأت داره عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذى كلف العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم أخطاه او قد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجههما قال فان اجزت لك هذا اجزت لك فى بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال أقول لا يجوز قلت فهو أنا وأنت ونحن فى الطريق عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافاً على أينا يتبع صاحبه قال ما على كل واحد منا أن يتبع صاحبه قلت فما يجب عليهما قال ان قلت لا يجب عليهما ان يصلياً حتى يعلبا باحاطة فهما لا يعلمان ابدا الغيب باحاطة وهما اذا يدعان الصلاة أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاآ ولا أقول واحداً من هذين وما أجد بدا من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ولم يكلفنا غير هذا وأقول كلنا الصواب فى الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ فى الباطن دون الظاهر قلت وأيهما قلت فهو حجة عليك لآنك فرقت بين حكم الباطن والظاهر وذلك الذى انكرت علينا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد من ان يكون احدهما مخطئاً قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم ان أحدهما مخطئ ( قال لم

(الشافعي) وقد يمكن أن يكونا معا مخطئين (قال الشافعي) وقلت له وهذا  
لزمك في الشهادات وفي القياس قال ما أجد من هذا بدا ولكني أقول هو  
خطأ موضوع (قال الشافعي) فقلت له قال جل ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم  
حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم  
ما كول الصيد عما كانت لذوات الصيد أمثال على الابدان حكم من حكم من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقضى في الضبع بكبش وفي الغزال  
بعنز وفي الأرنب عناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم أرادوا في هذا  
المثل شها بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على التيم اختلفت أحكامهم لاختلاف  
أثمان الصيد في البلدان وفي الازمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن  
اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الاشياء منه شها  
فجعلت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العنز من الظبي ويسعد قليلا  
بعد الجفرة من اليربوع (قال الشافعي) ولما كان المثل في الابدان في  
الدواب من الصيد دون الطائر لم يحز فيه الا ما قال عمرو الله أعلم من أن ينظر  
إلى المقتول من الصيد فيجزى بأقرب الاشياء به شها منه في البدن فاذا قارب  
منها شيئا رفع إلى أقرب الاشياء به شها كما فأتت الضبع العنز فرفعت إلى  
الكبش وصغر اليربوع عن العناق تخفض إلى الجفرة (قال الشافعي) وكان  
طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته وخلقه فجزى القيمة جبرا  
وقياسا على ما كان ممنوعا لانسان فأتلفه انسان فعليه قيمته لما لك (قال  
الشافعي) والحكم بالقيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في  
الازمان والبلدان حتى يكون الطائر يلد ثمن درهم وفي البلاد الآخر ثمن بعض  
درهم وأمرنا بأجازه شهادة العدل واذا شرط علينا أن نقبل العدل فقيه دلالة  
على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه  
ولا لفظه وانما علامة صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فاذا كان الاغلب من  
أمره ظاهر الخبر قبل وان كان فيه تقصير عن بعض أمره لانه لا يعرى أحد رأينا

من الذنوب وإذا خاف الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الاغلب من أمره بالتمييز بين حسنة وقيحة وإذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه وإذا ظهر حسنه قبلنا شهادته فجاء حاكم غير نافعل منه ظهور النفي كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برد و قبول وهذا اختلاف وليس هذا اختلافا ولكن كل قد فعل ما عليه قال أفتدكر حديثا له تجوز في الاجتهاد قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراودي عن يزيد بن عبد الله ابن أسمية بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قل لحديث بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال هذه رواية منفردة بردها علي وعليك غيري وغيرك ولنيرى عليك فيها موضع مطالبة قلت نعم نحن وانت ممن يثبتهما قال نعم قلت فالذين يردونها تكلموا بما وصفنا من تثبتها وغيره قلت وأين موضع المطالبة فيها فقال قد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فيما رويت من الاجتهاد خطأ وصوابا (قال الشافعي) قلت له فذلك الحجة عليك اقال وكيف فقلت اذ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا يكون الثواب فيما لا ينع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان خطأ خطأ مرفوعا كما قلت كانت العقوبة في الخطأ فيما نرى والله أعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر له ولم يشبه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسمعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كلف في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله أعلم قال ان هذا ليجتمل أن يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطأ قلت له مثل معنى



استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة ويتحررها من غابت عنه بعد أو قرب منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ اذا قصدت بالاخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب فلم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب وقد جهد في طلبه فقال هذا هكذا أفرأيت الاجتهاد أيقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على انه انما ظف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقه أصاب بالاتبان بما كلف وهو صواب عنده على الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله جل ثناؤه ونحن نعلم ان المختلفين في القبلة وان أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين العين أبدا ومصيبان في الاجتهاد فهكذا ما وصفنا في الشهود وغيرهم قال أفيجوز أن يقال صواب على هذا المعنى خطأ على الآخر قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أفتوجدني مثل هذا قلت ما أحسب هذا يوضح باقوى من هذا قال فاذا كر غيره قلت أحل الله جل ثناؤه لنا أن نتكج من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت ايماننا وحرم الامهات والبنات والاخوات قال نعم قلت فلو أن رجلا اشترى جارية فاستبرأها أيحل له أصابتها قال نعم قلت فاصابها فولدت له دهر ثم علم انها أخته كيف القول فيه قال بان ذلك له حلال حتى علم بها فلم يحل له ان يعود اليها قلت فيقال في امرأة واحدة حلال له وحرام عليه بغير أحداث شيء أحدهم هو ولا تأحدثته هي قال اما في المغيب فلم تزل أخته أولا وآخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالا ما لم يعلم وعليه حرام حين علم وقال ان غيرنا ليقول لم يزل آثما باصابتها ولكنه باثم مرفوع عنه (قال الشافعي) فقلت له والله اعلم وأيهما كان فقد عرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن والغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر وأن أخطأ عندهم ولم يلغوه عن العامد قال أجل وقلت له مثل هذا الرجل ينكح ذات محرمة منه ولا يعلم وخامسة وقد بلغته وفاة رابعة وكانت زوجة له أو أشباه لهذا قال نعم اشياء هذا كثير (قال الشافعي) فقال انه لتبين عشد حين يثبت الرواية منك انه ان لا يكون الاجتهاد ابدا الا على طلب عين قائمة

معينة بدلالة وانه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد قال وكيف الاجتهاد قلت ان الله جل ثناؤه من على العباد بقول فدلهم بها على الفرق بين المختلف وهداهم السيل الى الحق نصا ودلالة قال فقل من ذلك شيئا قلت نصب لهم البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذا رأوه وتاخييه اذا غابوا عنه وخلق لهم سماء وارضاً وشمساً وقمرًا ونجومًا وبحارًا وجبالاً ورياحاً فقال جل ثناؤه وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا بها فى ظلمات البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون فاخبرهم انهم يهتدون بالنجوم والعلامات فكانوا يعرفون بمنه جهة البيت بمعونته لهم وتوفيقه اياهم بان قد رآه من رآه منهم فى مكان وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل يقصد قصده او نجم يؤتم به وشمال وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها وأن يكون بانصلى بالعشى ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التى ركبها فيهم ليقصدوا قصد التوجه للعين التى فرض عليهم استقبالها فاذا طلبوها مجتهدين بقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله والرغبة اليه فى توفيقه فقد ادوا ما عليهم وابان لهم ان فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة اليد، بعينه بكل حال

### ( باب الاشتحسان )

( قال الشافعى ) ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الاحاطة فى الصواب امكان من جازى اليد ان يقولوا توجه حيث رأيت بلا دلالة قال هذا لما قلت والاجتهاد لا يكون الا على مطلوب والمطلوب لا يكون ابدا الا على عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها اليه او تشديه على عين قائمة وهذا يبين ان حراما على احد ان يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين يتاحى معناها المجتهد ليصيبه كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصيبه أو قصده بالقياس . وان ليس لاحد ان يقول الا من جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق قال فهل تميز انت ان تقول رجل استحسن بغير قياس قلت لا يجوز هذا

عندى والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا فى الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز بما ذكرت من كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا فى القياس فقال أما الكتاب والسنة فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد فلا اجتهد أبدا لا يكون الا على طلب شئ. وطلب الشئ لا يكون الا بدلائل فالدلائل هى القياس قال فاين القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت الاترى ان اهل العلم اذا أصاب رجل لرجل عبدا لم يقولوا الرجل أقم عبدا ولا أمة الا وهو خابر بالسوق ليقم بمعيين بما يختبركم ثمن مثله فى يومه ولا يكون فى ذلك الا بأن يعتبر عليه بغيره فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خابر بالقيم ( قل الشافعى ) ولا يجوز أن يقال لفقيه عدل غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد ولا هذه الامه ولا اجارة هذا العامل لانه اذا أقامه على غيره مثال يدل على قيمته كان متعسفا فاذا كان هذا هكذا فيما يقل قيمته من المال ويتبين الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبدا وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل للتشبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبدا متبعا خبرا وطالب الخبر بالقياس كما يكون متبع البيت بالعيان وطالبا ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان أقرب من الاثمن من الذى قال وهو غير عالم ولكن القول لغير أهل العلم جائزا ولم يجعل الله لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب فالسنة فالاجماع والآثار ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن جمع الادلة التى له القياس

بها وهي العلم بأحكام كتاب الله تعالى فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة وإرشاده ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا لم يجد سنة فباجماع المسلمين فإن لم يكن اجماع فبالقياس ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل حتى يفرق بين المشتبه ولا يجعل بالقول بهدون التثبت ولا يمتنع من الاستماع من خالفه لانه قد ثبت به بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تثبيتا فيما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ويترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما جالسه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على ما يترك ان شاء الله ( قال الشافعي ) فاما من ثم عقله ولم يكن عالما بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس وذلك انه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقير عاقل ان يقول في ثمن درهم ولاخبره له بسوقه ومن كان عالما بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس لانه قد يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حافظا مقصرا لعقل أو مقصرا عن علم لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل تقصير عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس فلا يقول يسع هذا والله أعلم أن يقول أبدا الا اتباعا لاقياس ( قال الشافعي ) فان قال قائل فاذا ذكر من الاخبار التي تقيس عليها وكيف تقيس ( قال الشافعي ) قيل له ان شاء الله كل حكم لله أو لرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله بأنه حكم به لبعضي من المعاني فنزلت نازلة ليس فيها نص حكم يحكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها اذا كانت في معناها والقياس وجوه يجمعها اسم القياس ويتفرق فيها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدره أو هما أو بعضهما أوضح من بعض فاقول القياس ان يحرم الله تعالى في كتابه أو يحرم رسوله القليل من الشيء فيعلم ان قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم

أو أكثر لفضل الكثرة على القلة وكذلك إذا حمدا على يسير من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمده عليه وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحا فان قال فاذكر من كل واحد من هذا شيئا تبين لنا ما في مثل معناه قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله جل ثناؤه حرم من المؤمن دمه وماله وان يظن به الاخير فاذا حرم ان نظن به ظنا مخالفا للخير يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظنا من التصريح له بقوله غير الحق أولى أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان احرم وقال الله جل ثناؤه فمن يعجل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فكان ما هو أكثر من مثقال ذرة من الخير أخذ وما هو أكثر من مثقال ذرة من الشر أعظم في المأثم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأمرهم ولم يحظر علينا منها شيئا أذكره فكان ما لنا من ابدنهم دون الدماء ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحا (قال الشافعي) وقد يمتنع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياسا ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وحمد ودم لانه داخل في جلته فهو هو بعينه لا قياسا على غيره ويقول مثل هذا القول في غير هذا بما كان في معنى الحلال فأحل والحرام فحرم (قال الشافعي) ويمتنع ان يسمى القياس الا ما كان يحتمل أن يشبه ما احتمل أن يكون فيه شها من معنيين مختلفين فصرفه إلى ان يقسه على أحدهما دون الآخر ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب أو السنة وكان في معناه فهو قياس والله أعلم (قال الشافعي) فان قال قائل فاذكر من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والاسباب والحجة فيه سوى هذا الاول الذي يدرك العامة عليه قيل له ان شاء الله قال الله جل ثناؤه والوالدات يرضعن أولادهن خولن كما تبين الى بالمعروف وقال وان اردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا ملستم ما آتيتكم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هند ابنة عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف بغير

أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على الوالد رضاع ولده وتعتقهم صغاراً (قال الشافعي) فكان الولد من الوالد يجبر على إصلاحه في الحال التي لا يغني الولد فيها عن نفسه فقلنا إذا بلغ الابن أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال فعلى ولده إصلاحه في تقفته وكسوته قياساً على الولد وذلك أن الولد من الولد فلا يضيع شيئاً هو منه كماله يكن للوالد أن يضيع شيئاً من ولده إذا كان الولد منه وكذلك الوالدون وأن بعدوا والولدون أسفلوا في هذا المعنى والله أعلم قللت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغنى المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للمبتاع فيه بعيب فظهر عليه بعد ما استغله أن للمبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانة العبد فاشتد لنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصة من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه إنما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولد الجارية وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها (قال الشافعي) فتفرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير الوطء من المملوك والمملوكة لما سكنها الذي اشتراها وله ردها بالعيب وقال لا يكون له أن يرد الامة بعد أن يطأها وإن كانت ثيباً ولا يكون له ثمر النخل ولا لبن الغنم ولا صوفها ولا ولد الجارية لأن كل هذا من الماشية والجارية والنخل والخراج ليس بشيء من العبد (قال الشافعي) قللت لبعض من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والثمر من الشجرة والولد من الجارية إلا يجمعان في أن كل واحد منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع قال بلى ولكن يتفرقان في أن ما وصل إلى السيد منهما مفترق وثمر النخلة منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه إنما هو شيء يحترف فيه فاكسبه (قال الشافعي) فقات له رأيت.

ان عارضك معارض مثل حجبتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضمان والخراج لا يكون الا بما وصفت من التعرف وذلك يشغله عن خدمة مولاه فتأخذ له بالخراج عوض من الخدمة ومن تقفته على مملوكه فان وهبت له هبة فالحبة لا تشغله عن شيء لم يكن للمالك الآخر وردت الى الاول قال لا بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه . قلت هذا ليس بخراج هذا من وجه غير الخراج قال وان كان فليس من العبدية قلت له ولكنه يفارق معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج قال وان كان من غير وجه الخراج فهو حادث في ملك المشتري . قلت وكذلك الثمرة والنتاج فهو حادث في ملك المشتري والثمره اذا بايذ النخلة فليست من النخلة قد تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة والنخلة فلا تتبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج اولي ان يرد مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لو جاز ان يردوا احدا منهما ( قال الشافعي ) وقال بعض اصحابنا بقولنا في الخراج ووط . الثيب وثمر النخل وغالبنا في ولد الجارية ( قال الشافعي ) وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون للمالك المشتري في شيء . الا الخراج والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء ان افاده من كنز او لا غيره الا الخراج والخدمة ولا ثمر النخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج ( قال الشافعي ) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير الا مثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاصناف المأكولة التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلا بمعنيين أحدهما أن يباع منها شيء بمثله أحدهما نقد والآخر دين والثاني ان يرد ادق واحدهما شيء على مثله يدا بيد كان ما كان في معناها محرما قياسا عليها وكذلك كل ما اكل مما يبيع موزونا لاني وجدت ما يجتمع المعاني في أنها ما كولة ومشروبة والمشروب في معنى المأكول لانه كله للناس اما قوت او غذاء واما ما ووجدت .

الناس شخرا عليها حتى باعوهما وزنا والوزن أقرب من الاحاطة من الكيل أوفى  
 مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر وغيره مما يؤكل  
 ويشرب ويبيع موزونا ﴿ قال الشافعي ﴾ فان قال قائل أفيجعل ما يبيع  
 موزونا ان يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى  
 ان يقاس من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعناهما وصفت من  
 قياس الوزن بالوزن ان صحيح القياس اذا قسمت الشيء بالشيء ان يحكم له  
 يحكمه فلو قسمت العسل والسمن بالدنانير والدرهم فكنت انما حرمت  
 الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدرهم  
 لسكان يجوز ان يشتري بالدنانير والدرهم نقدا عسلا وسمننا الى اجل فان قال  
 تجيزه بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازة المسلمين لهدلتني على انه  
 غير قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل ان يتباع ابدا  
 الا يدايد كما لا تحل له الدنانير الدرهم الا يدايد (فان قال قائل) أفنجدك حين  
 قسمته على الكيل حكمت له حكمه (قلت) نعم لا أفرق بينه في شيء بحال (فان  
 قال) فلا يجوز ان يشتري بمد خنطة نقدا ثلاثة ارطال زيت الى أجل (قلت)  
 لا يجوز ان يشتري ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من غير صنعة الى أجل  
 حكم المأكول المكيل حكم المأكول الموزون (فان قال) فأتقول في الدنانير  
 والدرهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من المأكول عليها لانه ليس  
 في معناها والمأكول المكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل  
 والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) (فان قال) فافرق بين الدنانير  
 والدرهم (قلت) لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير  
 والدرهم الطعام المكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير والدرهم  
 وأنى لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت معدنا قادت الحق في ما خرج منه ثم  
 أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرًا كان على في كل سنة أدا زكاتها ولو حدثت  
 حطام أرضي فأخرجت عشرة ثم أقام عندي دهره لم يكن على فيه زكاة او في انى



لو استهلك لرجل شيئاً قوم على دنانير أو دراهم لأنها الأثمان في كل مال للمسلم إلا الديارات (فإن قال) هذا هكذا (قلت) فالأشياء تتفرق بأقل ما وصفت لك (قال الشافعي) ووجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ بمائة من الأبل على عاقلة الجاني وعاماً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وبأمانتان معلومة (قال الشافعي) فدل على معان من القياس سأذكر منها أن شاء الله بعض ما يحضرني منها أنا ووجدنا عاماً في أهل العلم أن مجاني الحر المسلم من جناية عبداً أو فساد مال لأحد على نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلته وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلته (قال الشافعي) ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جناية في الجراح فصاعداً ثم افترقوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا يعقل العاقلة مادون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف العشر فصاعداً ولا تعقل مادونها (قال الشافعي) فقلت لبعض من قال يعقل نصف العشر ولا يعقل مادونه هل يستقيم القياس على السنة إلا بالحد الوجهين قال وماهما قلت أن نقول لما وجدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة قلت به اتباعاً لما كان دون الدية فتمى مال الجاني ولا تقيس على الدية غيرها لأن الأصل أن الجاني أولى أن يغرّم جنايته من غيره كما يغرّم باقي غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية ورقبة فزعمت أن الرقبة في ماله لأنها من جنايته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعاً وكذلك أتبع في الدية وأصرف بمادونها إلى أن يكون في ماله لأنه أولى أن يغرّم مجاني من غيره وكأقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أقس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فقال وما هو قلت إذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مجاني الجاني على غير النفس ومجاني على نفس عبداً فجعل عاقلته يضمنونها وهي الأكثر جعلت عاقلته يضمنون الأقل من جناية الخطأ لأن الأقل أولى ما يضمنون عنه من

الاكثر أو في مثل معناه قال هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخنثين فقلت له هذا كما قلت ان شاء الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم العاقلة الثلث وأكثر وأجماعهم دليل على أنهم قد قاسوا ببعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل ( قال الشافعي ) فقلت له قد قال صاحبنا أحسن مما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحتى انه الامر عندهم أفرأيت ان احتج له محتج بمحجتين قال وما هما قلت أنا وانت بجمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجماعى واجماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له قال أقول ان اجماعى من غير الوجه الذى ذهب اليه اجماعى انما هو قياس على أن العاقلة اذا غرمت الاكثر ضمننت ما هو أقل منه فمن حد لك الثلث أرايت ان قال لك غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا يغرم مادونه قلت فان قال لك فالثالث يقدح من غرمه فانما قلت يغرم معه أو عنه لانه قادح ولا يغرم مادونه لانه غير قادح قال أفرأيت من لا مال له الادرهمين اما يقدحه أن يغرم الثلث فيغرم من الادرهمين فيبقى لا مال له أو أرايت من له دنيا عظيمة هل يقدحه الثلث ( قال الشافعي ) فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الامر عندنا الا والامر مجتمع عليه بالمدينة قال والامر المجتمع عليه بالمدينة أقوى من الاخبار المنفردة قال فكيف تكلف ان حتى لنا الاضعف من الاخبار المنفردة وامتنع من أن يحكى لنا الاقوى اللازم من الامر المجتمع عليه قلنا فان قال لك فائقلة الخبر وكثرة الاجماع عن أن يحكى وانت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا امر مجتمع عليه قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا لا تلقى عالما أبدا الا قاله لك وحكاه عن قبله كالظهر أربع وكتحريم الخمر وما شبه هذا وقد اجدته يقول المجتمع عليه واجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقولون بخلافه واجد بخلافه واجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه ( قال الشافعي ) فقلت له قد يلزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة ما لزمه في

الثالث فقال ان لى فيه علة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ فقلت له أفرايت ان عارضك معارض فقال فلا أقضى ما دون الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له وهو اذالم يقض فيما دونها بشئ فلم يهر ما دونها من الجراح قال فقلت فكذلك يقول لك وهو اذالم يقل لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة فلم يحرم أن يعقل العاقلة ما دونها ولو قضى فى الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة ان يغرم ما دونها اذا غرمت الا كثر غرمت الاقل فاقولنا نحن كذات واحتججت على صاحبنا ولو جاز لك هذا جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة أن يقول قائل يغرم نصف العشر والدية ولا يغرم ما بينهما ويكون ذلك فى مال الجاني ولكن هذا غير جائز لاحد والقول فيه ان جميع ما كان خطا فعلى العاقلة وان كان درهما (قال الشافعى) وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد جناية فأتى على نفسه أو بما دونها خطأ فهو فى ما له دون عاقلة ولا تعقل العاقلة عبدا فقلنا هى جناية حر واذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة الحر تحمل جنيته فى حر اذا كانت غر ما لا لاحقا بجنيته خطا فكذلك جنيته فى العبد اذا كانت غر ما من خطا والله أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لا يعقل العاقلة عبدا يحتمل قوله لا تعقل جناية عبد لانها فى عنقه دون مال سيده غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذه الحجة الصحيحة داخلة فى معنى السنة قال أجل (قال الشافعى) وقلت له وقال صاحبك وغيره من أصحابنا اجراح العبد فى ثمنه كجراح الحر فى دينه فى عينه نصف ثمنه وفى موضحة نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت فى جراح العبد ما نقص من ثمنه قال فانا ابدا فأسألك عن حجتك فى قولك جراحة العبد فى ثمنه كجراح الحر فى دينه أخبر أقلت أم قياسا المت أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فعن سعيد بن المسيب قال فادكره فقلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن

ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا كثيرا وربما قال كجراح الحرفي ديته (قال الشافعي) أخبرنا الثقة يعني يحيى ابن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال جراح العبد في ثمنه كجراح الحرفي ديته قال ابن شهاب وإن ناسا يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) فقال فانما سألتك خيرا توم به حجتك فقلت فقد أخبرتك أني لا أعرف فيه خيرا عن أحد أعلى من سعيد بن المسيب قال فليس في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده على قال فاذا ذكر الحجة فيه قلت فلتنه قياسا على الجناية على الحر قال قد يفارق الحرفي أن دية الحر موقنة وديته ثمنه فيكون بالسلع من الأبل والدواب وغير ذلك أشبه لأن في كل واحد منهما ثمنه فقلت فهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد عليك قال ومن أين قلت يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد إذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جناية ضمنها في ماله قال هو نكس محرمة قلت والبغير نفس محرمة على قاتله قال ليس كجرمة المؤمن قلت ويقول لك ولا العبد كجرمة الحر في كل أمره (قال الشافعي) فقلت له هو عندك بجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال ونعم قلت وحكم الله في المؤمن يقتل خطأ بدية وتحرير رقبة قال ونعم قلت وزعمت أن في العبد تحرير رقبة كهي في الحر وثمن وإن الثمن كالدية قال ونعم قلت وزعمت أنك تقتل الحر بالعبد قال ونعم قلت وزعمنا أنا نقتل العبد بالعبد قال وأنا أقوله قلت فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن ديته ثمنه فكيف اخترت أن جراحته أن تجعلها كجراحة بغير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل جراحته في ثمنه كجراح الحر في ديته وهو بجامع الحر في خمسة معانٍ ويفارقه في معنى واحد ليس أن تقيسه على ما بجامعه في خمسة معانٍ أولى بك من أن تقيسه على ما بجامعه في معنى واحد مع أنه بجامع الحرفي أكثر من

هذا أن ما حرم على الحر يحرم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرها من القرائض وإن ليس من البهائم بسبيل قال وقد رأيت دية ثمنه قلت وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فما منع ذلك جراحها أن يكون في ديتها كما كانت جراح الرجل في دية وقلت له إذا كانت الدية في ثلاث سنين ابلا ثلاثا فليس قد زعمت أن الابل تكون بصفة دينا فكيف أنكرت أن تشتري الابل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة ولا على المهر وأنت تميز في هذا كله أن تكون الابل بصفة دينا تخالف فيه القياس وخالف الحديث نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بغيرا ثم أمر بقضائه بعد قال كرهه ابن مسعود قلنا أوفى أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هو ثابت باستسلافه بغيرا وقضائه خبرا منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة قال فما الخبر الذي يقاس عليه قلت أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بغير الجاهته ابل قال فأمرني أن أقضيه أياه فقلت لأجد في الابل الاجلا خيارا فقال اعطه أياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء قال فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان لله فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرحمة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ماسواها ولم تقس ماسواها عليه وهكذا كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشيء ثم سن فيه سنة يفارق حكم العام قال ومثل ماذا قلت فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه فقال اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين الآية فقصد قصد الرجلين بالفرض بما قصد ماسواهما من أعضاء الوضوء فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الختفين ( ١٠ — رسالة )

لم يكن لنا والله أعلم أن نمسح على عمامة ولا برقع رلا على قمازين قياسا عليهما  
واثبتنا الغرض في أعضاء الوضوء كلها وارخصنا بمسح النبي صلى الله عليه وسلم  
في المسح على الخفين دون ماسواهما (فقال) أقعد هذا خلافا للقرآن (قلت)  
لا تخلف سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فما معنى  
هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض امساك القدمين الماء من  
لاخفين لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما  
جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالا  
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد (قال  
الشافعي) قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية فذلك  
السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين فكذلك دلت سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالمسح أنه قصد بالقرض في غسل القدمين من لاخفين عليه  
لبسهما كامل الطهارة (قال) فما مثل هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر الامثلا بمثل ومثل عن الرطب بالتمر فقال  
أنقص الرطب إذا ببس قبيل نعم فنهى عنه ونهى عن المزاينة وهي كل ما عرف  
كيلة بما فيه الربا من الجنس الواحد بجزاف لا يعرف كيلة منه وهذا كله يجتمع  
للمعاني ورخص أن تباع العرايا بخرصها ثمرايا كلها أهلها رطبا فرخصنا في  
العرايا بارخصه وهي بيع الرطب بالتمر ودخلة في المزاينة بارخصه فثبتنا  
التحريم محرما عاميا في كل شيء من صنف واحد ما كول بعضه جزاف وبعضه  
بكيل لمزاينة واحلنا العرايا خاصة باحلاله من الجملة التي حرم ولم يبطل أحد  
الخبرين بالآخر ولم يجعله قياسا عليه قال فما وجه هذا قلت يحتمل وجهين  
أولهما بهندي والله أعلم أن يكون مانهى عنه جملة أراد به ماسوى العرايا  
ويحتمل أن يكون رخص فيها بعد دخولها في جملة النهي وأيهما كان فعلينا  
طاعته باحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) وقضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الابل وقضى به على العاقلة

( قال الشافعي ) وكان العميد يخالف الخطأ في القود والمأثم ويواقفه في انه قد يكون فيه دية فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر المسلم يقتل خطأ قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحريق قتل عمدا اذا كان فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ولم نفس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ ( قال الشافعي ) فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنايته وما لزمه غير الخطأ قلت قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وقال والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال ومن قتله منكم متعمدا فجزاء ما قتل من النعم وقال فكفاراته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الآية وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو على ضامن أهلها فدل الكتاب والسنة والم يختلف المسلمون فيه ان هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله تعالى أو أوجب الله عليه للادميين بوجوه لزمته وانه لا يكلف أحد غرمة عنه ولا يجوز ان يجنى رجل ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه خاصة من قتل الخطأ وجنايته على الأدميين خطأ والقياس فيما جنى على بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف ان ما جنى في ماله فلا يقاس على الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر بقتل الحر خطأ فتعقله العاقلة وما كان من جنايته خطأ على نفس او جرح خبر وقياسا ( قال الشافعي ) وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبدا وأمة وقوم أهل العلم الغرة خمس من الابل فلما لم يحك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن الجنين أذكر أم انثى اذا قضى فيه فسوى بين الذكر والانثى اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فأت جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين

( قال الشافعي ) فلم يميزان يقاس على الجنين شيء من قبل ان الجنائيات على من عرفت جنايته موقتات معروفة مفروقة فيها بين الذكر والانثى وان لا يختلف الناس في ان لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة ان كان ذكر افاطة من الابل وان كان انثى فخمسون من الابل وان المسلمين فيما علبت لا يختلفون ان رجلا لو قطع الموتى لم يكن في واحد منهم دية ولا ارش في الميت والجنين لا يعلمون ان يكون حيا او ميتا ( قال الشافعي ) فلما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم فارق حكم النفوس الاحياء والاموات وكان مغيب الامر كان الحكم فيما حكم به على الناس اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهل تعرف له وجهها ( قلت ) وجهها والله أعلم قال ماهو ( قلت ) يقال اذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه انها جناية على امه وقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قومه المسلمون تجاوزت في الموصفة قال فهذا وجه ( قلت ) لا يبين الحديث انه حكم به له فلا تصح الاخبار ان يقال انه حكم به له ومن قال انه حكم به له لهذا المعنى قال هو للنساء دون الرجل وهو الام دون أبيه لانه عليهما جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يورث من لا يرث قال فهذا قول صحيح ( قلت ) الله أعلم قال فان لم يكن هذا وجهه فما يقال لهذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها قال وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذى له حكم به قيل حكم سنة تعبدوا بها لامر عرفوا المعنى الذى تعبدوا له في السنة قاسوا عليه ما كان في مثل معناه قال فاذا كر منه وجهها غير هذا ان تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المضرة من الابل والغنم اذا حلبها مشترها ان احب امسكها وان احب ردها وصاعا من تمر وقضى ان الخراج بالضمان فكان معقولا في الخراج بالضمان انى اذا ابتعت عبدا فاخذت له خراجا ثم ظهرت منه على عيب يكون لى رده به فما اخذت من الخراج والعبد في ملكى فقيه خصلتان احدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصه في



الثمن والاخرى أنها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان بائعة الى ضمانى فكان العبد لومات مات من مالى وفي ملكي فلو شئت حبسته بعينه فكذلك الخراج قلنا بالقياس على الحديث الخراج بالضمان قلنا كل ما خرج من ثمر حائط اشتريته أو ولد ماشية أو جازية اشتريتها فهو مثل الخراج لانه حدث في ملك مشترية لافي ملك بائعه وقلنا في المصرة اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعينها فيها لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن لبن الابل والغنم تختلف وألبان كل واحد منهما تختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء موقت وهو صاع من تمر (قلنا) به اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلو اشترى رجل شاة مصرة فخلها ثم رضيا بعد العلم بعيب التصرية فأمسكها شهرا يحتلبها ثم ظهر منها على عيب دلسه له البائع غير التصرية كان له ردّها وكان له اللبن بغير شيء بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفة البيع وإنما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد قلنا في لبن التصرية خبرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمان ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفة البيع واللبن بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفة البيع (قال الشافعي) فان قال قائل ويكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل نعم اذا جمع أمرين مختلفين أو أمور مختلفة (فان قال) نمثل لى من ذلك شيئا غير هذا (قلت) المرأة يلبسها وفاة زوجها فتعت ثم تتزوج فيدخل بها الزوج لها الصداق وعليها العدة والولد لاحق ولاحد على واحد منهما ويفرق بينهما والايثار ثان وتكون القرقة فسغا بلاطلاق حكمه اذا كان ظاهره حلالا حكم الحلال في ثبوت الصداق والعدة ولحق الولد ودره الحد وحكم عليه اذا كان حراما في الباطن حكم الحرام في أن لا يقر عليه ولا تحل له أصابتها بذلك النكاح اذا علم به ولا يوارثان

ولا يكون القسح طلاقا لانها ليست بزوجة ولهذا أشباه مثل المرأة تنكح في عدتها قال فاني اجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك ( قال الشافعي ) قلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم ولا نقول ذلك في الآخر قال فالاختلاف المحرم ( قلت ) كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوبا بينا لم يحمل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياس مذهب المتأول أو القاس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه فيه غيره لم أقل أنه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص قال فهل في هذا من حجة تبين فرقك بين الاختلافين ( قلت ) قال الله جل ثناؤه في ذم التفرق وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فقدم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات فاما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثلته لك بالقبلة والشهادة وغيرها ( قال الشافعي ) فقال فمثل لي بعض ما افرق فيه من روى قوله من السلف مما لله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهو يوجد على الصواب فيه دلالة فقلت قلنا اختلفوا فيه الا ما وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو قياسا عليهما أو على واحد منهما قال فأذكر منه شيئا ( قال الشافعي ) قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلاثة قروء فقالت عائشة الاقراء الاطهار وقال بمثل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة ( قال الشافعي ) فقال فإلى أرى شيء نراه ذهب هؤلاء وهؤلاء ( قلت ) يجمع الاقراء أنها أوقات والاقراء في هذا علامات تمر على المطلقة تحبس بها عن النكاح حتى يستكملها فذهب من قال الاقراء الحيض فيما نرى والله أعلم إلى أن قال المواقيت أقل الاسماء لانها أوقات والاقاء أقل مما كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من

الطهر فهو في اللغة أولى للعدة ان يكون وقتا لا يكون الهلال وقتا فاصلا بين الشهرين ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سبي أو طاس ان يستبرين قبل أن يوطأن بحيضه فذهب الى ان العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وانه فرق بين استبراء الامة والحرة وأن الحرة تستبرأ بثلاث حيض كوامل يخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامة بحيضة واحدة يخرج منها الى الطهر ( قال الشافعي ) فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والاية محتملة للمعنيين عندك ( قال الشافعي ) فقلت له ان الوقت بروية الالهة انما هو علامة جعلها الله للشهور والهلال غير الليل والنهار وانما هو جماع ثلاثين أو تسع وعشرين كما يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد ليس له معنى غير هذا وأن القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخلية فيما جاءت به وخارجية منه غير بأن منهما فهو وقت للمعنى قال وما المعنى ( قلت ) الحيض هو ان يرخى الرحم الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء الحبس لا الارسال فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى من اللسان بمعنى القرء لانه حبس الدم ( قال الشافعي ) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر حين طلق عبدا لله ن عمر امرأته حائضا ان يأمره برجعته وحبسها حتى تطهر ثم يطلقها طاهر من غير جماع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء ( قال الشافعي ) يعني والله اعلم قول الله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله ان العدة الطهر دون الحيض وقال الله جل ثناؤه ثلاثة قروء فلما كان على المطلقة أن تأتي بثلاثة قروء وكان الثالث لو أبطلأ عن وقته زمنا لم تحل حتى تدون أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها فتعتد بالشهور لم يكن للنسل معنى لان الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم

من قال ان الغسل عليها ان يقول لو أقامت سنة لو أكثر لا تغتسل لم تحل فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني والله اعلم ( قال الشافعي ) فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السي بحيضه فبالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحیضة ثم جاضت الامة حیضة كاملة صحیحة برئت من الحبل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون صحیحا انما یصح حیضة بأن تکمل الحیضة فبأی شیء من الطهر كان قبل حیضة كاملة صحیحة فهو يراه من الحبل في الظاهر ( قال الشافعي ) والمعتدة تعتد بمعنيين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحيضتين وطهرين وطهر ثالث فلو أريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه أريد بهامع الاستبراء التعبد ( قال الشافعي ) قال أفتوجدني في غير هذا مما اختلفوا فيه مثل هذا قلت نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا بعض هذا فيما اختلفت الرواية فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان معناه ان شاء الله تعالى ( قال الشافعي ) وقال الله جل ثناؤه والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يشئن من الحيض من نساكنم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ( قال الشافعي ) فقال بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر في المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها ان تعتد أربعة أشهر وعشرا وان تضع حملها حتى تأتي بالعدتين معا اذا لم يكن وضع الحمل انقضاء العدة نصا الا في الطلاق ( قال الشافعي ) كأنه يذهب الى ان وضع الحمل يراه وان الاربعة الاشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها يكرن غير مدخول بها فتأتي بأربعة أشهر وعشرا وانه وجب عليها شيء من وجهين فلا يسقطه أحدهما كالألوة وجب عليها حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر

ولما اذا تكحت في مدتها وأصيبت اعتدت من الاول ثم اعتدت من الآخر  
 (قال الشافعي) وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير (قال الشافعي)  
 فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر ان يكون  
 الحمل انقضاء العدة فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن وضع  
 الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق (قال الشافعي)  
 أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
 عن أبيه أن سبيعة الاسلمية بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بليل فربها  
 أبو السنابل بن بكك قال قد تصنعت للازواج انها اربعة أشهر وعشرا  
 فذكرت ذلك سبيعة الاسلمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب  
 أبو السنابل او ليس لما قال أبو السنابل قد حلت فتزوجي (قال الشافعي)  
 فقال أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من  
 خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستباطا ودل عليه  
 القياس (قال الشافعي) فقلت له قال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من  
 نسائهم الآية فقال الاكثر ممن روى عنه من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم عندنا اذا مضت اربعة أشهر وقف المولى فأما ان ينّي وأما  
 ان يطلق وروى عن غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عزيمة  
 الطلاق انقضاء الاربعة أشهر (قال الشافعي) ولم يحفظ عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في هذا بأى هو وأى شيئا قال فالى اى القولين ذهبت قلت  
 ذهبت الى ان المولى لا يلزمه طلاق وان امرأته اذا طلبت حقه ما لم أعرض  
 له حتى تمضي اربعة أشهر فاذا مضت اربعة أشهر قلت له في أو طلق والقبلة  
 الجماع قال فكيف اخترته على القول الذى يخالفه قلت رأيته أشبه بمعنى كتاب  
 الله بالمعقول قال وما دل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤلون  
 الآية كان الظاهر في الآية ان من أنظره الله عز وجل اربعة أشهر في شئ لم

يكون عليه سيل حتى تمضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل ان يكون الله جعل له أربعة أشهر بقرينة فيها كما تقول قد أجلتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه من خوطب به حتى يشترط في سياق الكلام ولو قال قد أجلتك فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر لا يجد عليه سيلا حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيء فإذا لم يبق منها شيء لزمه إسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن تقارب الأربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم انه لا يبينه فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في الفية دلالة على أن لا يبين في الأربعة أشهر الا بمضيها لان الجماع يكون في طرفه عين فلو كان على ما وصفت يزابل حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يزابل سالة الاولى فاذا زابلها صار الى أن الله حقا عليه فأما أن يفيء وأما أن يطلق فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب اليه كان قولنا أولاها بها لما وصفنا لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى يأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بانه على باطن دون ظاهر قال فما سياق الآية مما يدل على ما وصفت قلت لما ذكر الله أن للبول أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معا بلا فصل بينهما انهما أنما يقعان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه الفية أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو نسيه عليك بلا فصل وفي كل ما خير فيه افعل كذا وكذا بلا فصل (قال الشافعي) ولا يجوز ان يكونا ذكر بلا فصل فيقال الفية فيما بين ان يولى الى أربعة أشهر وعزمه البطلاق انقضاء الأربعة الأشهر فيكونان حكمان ذكرنا معا يفسخ في أحدهما ويضيق في الآخر قال فانت تقول انقضاء قبل الأربعة الأشهر فهي فية قلت نعم كما أقول ان قضيت حقا عليك الى أجل قبل محله فقد برئت منه وانت محسن متطوع

بتقديمه قبل أن يحل عليك الاجل وقلت له أرأيت من الاثم كان مزماً على  
 الفينة في كل يوم الا انه لم يجمع حتى تنقضي أربعة أشهر قال فلا يكون الا زماً  
 على الفينة شيئاً حتى ينفى والفينة الجماع اذا كان قادراً عليه قلت ولو جامع  
 لا ينوي فينة خرج من طلاق الابلاء لان المعنى في الجماع قال نعم قلت وكذلك  
 لو كان عازماً على ان لا ينفى يحلف في كل يوم ان لا ينفى ثم جامع قبله حتى الاربعة  
 الاشهر بطرفة عين خرج من طلاق الابلاء وان كان جماعه لغير الفينة خرج  
 به من طلاق الابلاء قال نعم قلت ولا يضع عزمه على ان لا ينفى ولا يمنعه جماعه  
 بلدة لغير الفينة اذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الابلاء عندنا وعندك  
 قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أى معنى كان الجماع قلت فكيف  
 يكون عازماً على ان ينفى في كل يوم فاذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم  
 يفرم عليه ولم يتكلم به أرى هذا قولاً يصح في المعقول لاحد قال فايضه  
 من قبل المعقول قلت أرأيت اذا قال الرجل لامرأته والله لأقربك أبداً هو  
 كقوله أنت طالق الى أربعة أشهر قال قلت نعم قلت فان جامع قبل  
 الاربعة أشهر قال فلا فليس مثل قوله أنت طالق الى أربعة أشهر قلت فتكلم  
 المولى بالابلاء ليس هو طالق انما هي يمين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقاً  
 أيحوز لاحد يعقل من حيث يقول ان يقول مثل هذا الا بخبر لازم قال فهو  
 يدخل عليك مثل هذا قلت واين قال أنت تقول اذا مضت أربعة أشهر وقف  
 فان قام والا اجبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الابلاء طلاق ولكنها  
 يمين جعل الله لها وقتاً تمنع بها الزوج من الضرار وحكم عليه اذا كانت ان يجعل  
 عليه إما ان ينفى مواماً أن يطلق وهذا حكم حادث بمضى الاربعة الاشهر غير  
 الابلاء ولم يكن موقوف بخير صاحبه على أن يأتي بأيهما شاء فينة أو طلاقاً  
 فان امتنع منهما أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك أن يطلق عليه  
 لانه لا يحل له ان يجمع عنه

(باب في الموارث)

(قال الشافعي) واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى كل وارث مسمى له فان فضل فضل ولا عصة لليت ولا ولاء كان مابقى جماعة المسلمين وروى عن غيره منهم انه كان يرد فضل الموارث على ذوى الارحام فلو ان رجلا ترك أخته ورثته النصف ورد عليها النصف (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم لم ترد فضل الموارث قلت استدلالا بكتاب الله قال وأين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل ثناؤه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين قد ذكر الاخ منفرده فانتهى بها جل ثناؤه الى النصف والاخ منفرده فانتهى به الى السكك وذكر الاخوة والاخوات فجعل للاخت منفرده نصف ما لاخ وكان حكمه جل ثناؤه في الاخ منفرده ومع الاخ سواء بأنها لا تساوى الاخ وانما تأخذ النصف بما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها السكك منفرده وانما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاني لست أعطيها النصف الباقي ميراثا انما أعطيتها اياه ردا قلت وما معنى ردا شيء استحسنته وكان عليك أن تضعه حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه أيكون ذلك لك قال ليس ذلك للحاكم ولكن جعلته ردا عليها بالرحم فقلت ميراثا قال فان قلته ميراثا قلت اذا يكون ورثتها غير مارتها الله قلت فاقول ذلك لقول الله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال الشافعي) فقلت وأولوا الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجر يرث المهاجرة ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا هو أقرب اليه من ورثته فنزلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض لهم قال فاذا كر الدليل على ذلك فقلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم ألا ترى ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم



من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر ميراثاً من أكبر ذوى الأرحام ميراثاً فانك لو كنت إنما تورث بالرحم كانت رحم البنت من الأب كرحم الابن وإن ذوى الأرحام يرثون معاً ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتها فيما ذكرنا فى أن يترك أخيه ومواليه . فيعطى أخيه النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى أرحام ولا مفروض لهم . فى كتاب الله فرض منصوص

### ﴿ باب الاختلاف فى الجدة ﴾

( قال الشافعى ) واختلفوا فى الجدة فقال زيد بن ثابت روى عن عمرو عثمان وعلى وابن مسعود رحمهم الله يرث مع الأخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رحمهم الله أنهم جعلوه أباً واسقطوا الأخوة معه ( قال الشافعى ) فقال فكيف صرتم إلى أن أثبت ميراث الأخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنته قلت أما شيء بين . فى كتاب الله أو سنة فلا أعلمه قال فالأخبار متكيفة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أباً وحجب به الأخوة فقلت وابن الدلائل قال وجدت اسم الأبوة يلزمه ووجدتك مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الأم ووجدتك لا تنقصونه من السدس ولك كله حكم الأب ( قال الشافعى ) فقلت له ليس باسم الأبوة فقط نوره قال وكيف ذلك قلت قد أحد اسم الأبوة تلزمه وهو لا يرث قال وابن قلت قد يكون دونه أب واسم الأبوة تلزمه وتلزم آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان دون الجدة أب لم يرث ويكون مملوكاً أو كافراً وقائلاً فلا يرث وأمم الأبوة فى هذا كله لازم له فإن كان له اسم الأبوة فقط ويرث ورث فى هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الأم فأنما حجبناهم به خبر الأب باسم الأبوة وذلك أنما نحجب بنى الأم بنت ابن ابن مستغلة وأما أنا لم تنقصه من السدس قلنا تنقص الجدة من السدس . وإنما فعلنا هذا كله اتباعاً لا أن حكم الجدة إذا وفق حكم الأب فى معنى كان مثله . فى كل معنى ولو كان حكم الجدة إذا وفق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل

المعاني كان بنت الابن المستقلة موافقة له فانا نجيب بها بنى الام وحكم  
الجدة موافقه باننا لا نقصها من السدس قال فما حجتكم في ترك قولنا يحجب  
بالجد الاخوة قلت بعد قولكم القياس من قال فما كنا نراه الا القياس نفسه قلت  
أرأيت الجد والاخ أيدي كل واحد منهما بقرابة نفسه لهم أم بقرابة غيره قال  
وما تعني قلت اليس انما يقول الجد انا ابو ابى الميت ويقول الاخ انا ابن أبى  
الميت قال بلى فقلت وكلاهما يدلى بقرابة الاب بقدر موقعه منها قال نعم قلت  
فاجعل الاب الميت واترك ابنه وأباه كيف ميراثهما منه قال لابنه منه خمسة  
اسداس ولأبيه السدس قلت فاذا كان الابن اولى بكثرة الميراث من الاب وكان  
الاخ من الاب الذى يدلى الاخ بقرابته والجد أب الاب من الاب الذى يدلى  
بقرابته كما وصفت كيف حجب الاخ بالجد ولو كان احدهما يكون محجوبا  
بآخر انبغى ان يحجب الجد بالاخ لانه أولاها بكثرة ميراث الذى  
يدليان معا بقرابته او يجعل للاخ أبدا خمسة اسداس وللجد السدس قال  
فما منعك من هذا القول قلت كل المختلفين مجتمعين على أن الجد مع الاخ مثله  
أو أكثر خطأ منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس  
مخرج من جميع أقاويلهم فذهبت الى أن إثبات الاخوة مع الجد اولى الامرين  
كما وصفت من الدلائل التى وجدت بها القياس معان ما ذهبت اليه قيل الاكثر  
من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا مع ان ميراث الاخوة ثابت فى الكتاب  
ولا ميراث للعبد فى الكتاب وميراث الاخوة اثبت فى السنة من ميراث الجد  
( قال الشافعى ) فقال قد سمعت قولك فى الاجماع والقياس بعد قولك فى  
حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أرأيت أقاويل أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تفرقوا فيها قلت نصير منها الى ما وافق  
الكتاب والسنة والاجماع أو ما كان أصح فى القياس فقال أفرأيت اذا قال  
الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافا فجدلك  
حجة باتباعه فى كتاب او سنة أو أمرا جمع الناس عليه فيكون من الاسباب

التي قلت بها خيرا قلت له ما وجدنا له كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منهم قال فإلى أي شيء صرت من هذا قلت إلى اتباع قول واحد ثم إذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شيء في معنى هذا نحكم له بحكمه أو وجد معه قياس وقل ما وجد من قول الواحد منهم أو لا يخالفه غيره من هذا (قال الشافعي) قال فقد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم حكمت بالقياس فاقمتها مقام كتاب أو سنة فقلت وإن حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فاصل ما أحكم به منهما مفترق قال أفيجوز أن تكون أصول مفترقة الأسباب تحكم بها حكم واحد قلت نعم يحكم بالكتاب والسنة المجتمع عليهما الذي لا اختلاف فيهما فنقول بهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بسنة قد رويت من طريق الانفراد ولا يجتمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في الظاهر لأنه قد يمدن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم بالاجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنها نزلة ضرورة لأنه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ولا يكون طهارة إذا وجد الماء إنما يكون طهارة في الاعواز فكذلك يكون ما بعد السنة حجة إذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل هذا قال أفتجد شيئا تشبهه به قلت نعم أقضى على الرجل بعلمه إن ما ادعى عليه كما ادعى أو اقراره فإن لم أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يملطان ويتهمان. وغلبى واقراره أقوى عليه من شاهدين واقضى عليه بشاهدين وأضعف من شاهدين ثم أقضى عليه بنكوله عن اليمين ويمين صاحبه وهو أضعف من شاهد ويمين لأنه قد ينكل خوف الشهرة واستصغار ما يحلف عليه ويكون الخالف لنفسه غير ثقة وحريصا وفاجرا والله أعلم









2

Bibliotheca Alexandrina



0432226